

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
العنوان

دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم
الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة الكاتمية للفلين - جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

الأستاذ المشرف:
د. نعمان محصول

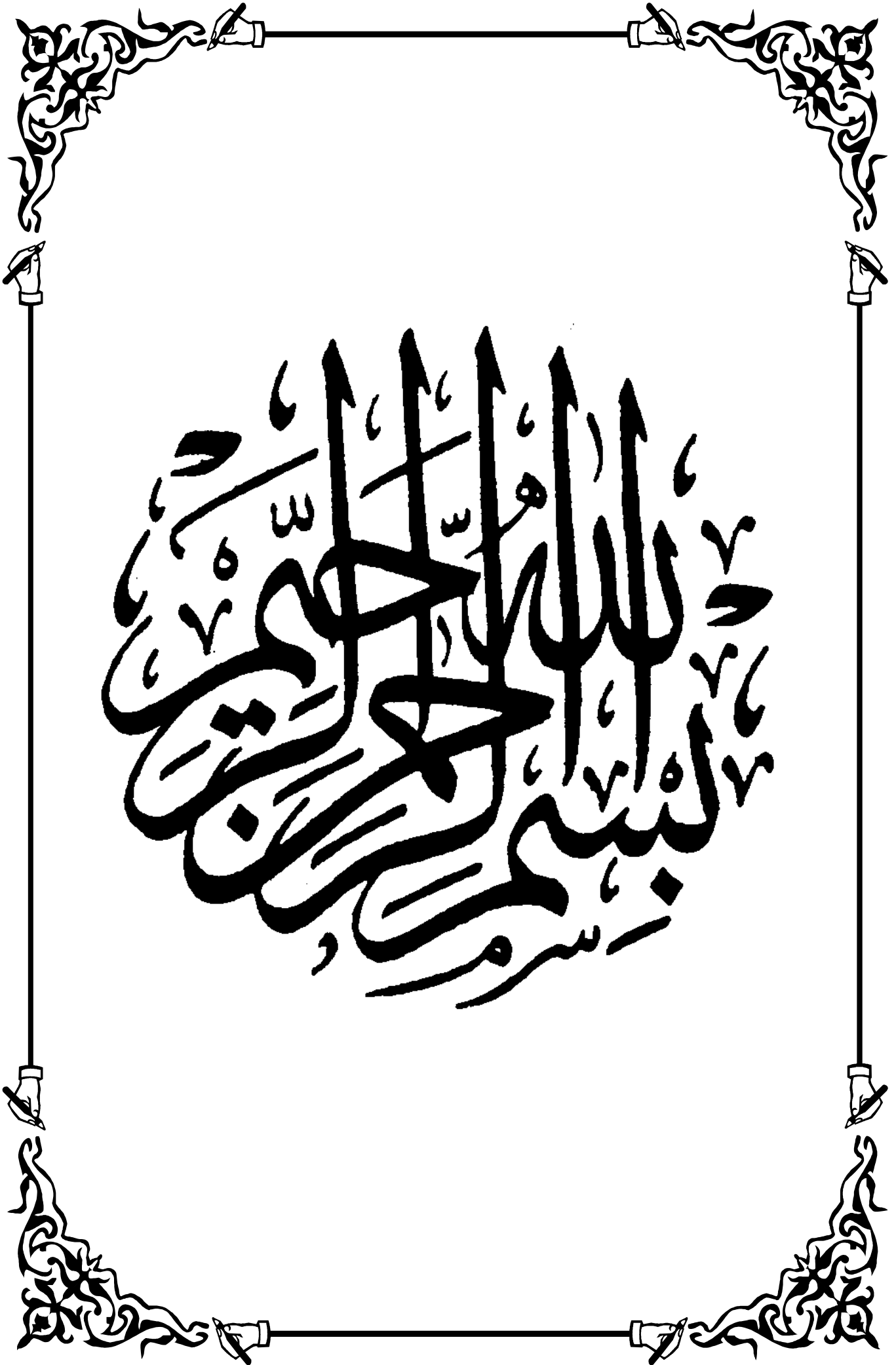
إعداد الطالبتين:
شيماء لعريجة
أحلام لكواغظ

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة جيجل	د. عبد الرحمن حنوف
مقرراً ومشرفاً	جامعة جيجل	د. نعمان محصول
مناقشة	جامعة جيجل	د. لمياء بوتسطة

السنة الجامعية 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

" وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" سورة هود "88" الحمد لله الذي وفقني ومدني بعونه

في إنجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل

إلى من كان لهما الفضل في تربيتي وتعليمي ونجاحي والداي العزيزان أظال الله في عمرهما

"أبي" الذي ضحى وقاوم مشقة الحياة من أجل أن ينير دربي ويطفئ ظلمة جهلي وشق لي طريق

نجاحي وحرص على إيصالني إلى ما أنا عليه الآن

"أمي" التي كانت سندا لي في السراء والضراء وسهرت الليالي من أجل راحتي وسعادتي وربتني على

مكارم الأخلاق

إلى التي أجبرتني الدنيا أن أفارقها... إلى روح الفقيدة جدتي رحمها الله

إلى من شاركوني حلو الزمان ومره إلى خالتي الغالية، إخواني وأخواتي وكل العائلة الكريمة

إلى كل صديقاتي وأصدقائي زميلاتي وزملائي

وأخص بالذكر: مريم، إكرام، أحلام، شاهيناز، أمال وسعاد.

إلى الأستاذ المشرف وكل الأساتذة الذين ساهموا في تعليمي

إلى كل باحث وطالب علم

إلى كل من فرح بفرحي وسره بنجاحي

شيء

الإهداء

قال تعالى [وَقَالَ رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ] سورة النمل (19)

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا، والصلاة والسلام على سيدنا وشفيعنا
محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي عملي المتواضع هذا إلى أول الحب عائلتي

الذي لن تعبر الكلمات عما يحمله قلبي له، كبرني وعلمني ولا زال يقاوم تعب الحياة لأجلنا بطلي الأول
والوحيد أبي

التي حرمت نفسها من أمور لتسعدني، إلى أعز ما لدي في هذا الكون بطلتي وجنتي، المثاليّة أُمي

من عشت معهم تحت سقف واحد أحبتي إخوتي

إلى زميلتي في العمل وأختي في الله شيماء

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى كل باحث وطالب علم

إلى الأستاذ المشرف وإلى كل من علمني حرفاً، معلمي وأساتذتي من الطور الابتدائي إلى المرحلة الجامعيّة

إلى كل عمال مؤسستنا الكاتميّة للضليّن، خاصّة قسم الماليّة والمحاسبية

وإلى كل من ساهم بإمدادي بكلمة طيبة بعثت في روح العمل

اللهم اجعلهم ممن قلت فيهم "ادخلوها بسلام ذلك يوم الخلود" سورة ق (34)

آمين

أحلام

شكر و تقدير

أولا نحمد الله ونشكره على منحنى القدرة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمامه ونخص بالذكر

الأولياء الأعزاء...

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

كما نرفع كلمة شكر إلى

الأستاذ المشرف الدكتور "محمول نعمان" الذي ساعدنا على إنجاز بحثنا

و لو ببذل علمنا بالنصائح والإرشادات.

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات

القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

واجتهد معنا بكل إخلاص.

إلى كل هؤلاء نمدي هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد، والرشاد والغنى،

وأن يجعلنا هداة ممتدين.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	إهداء.....
-	شكر وتقدير.....
-	قائمة الجداول.....
-	قائمة الإختصارات.....
-	قائمة الملاحق.....
أ-ز	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: أساسيات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية	
09	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية المؤسسة الإقتصادية
10	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية.....
12	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الإقتصادية.....
14	المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الإقتصادية.....
17	المطلب الرابع: وظائف المؤسسة الإقتصادية.....
18	المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء
18	المطلب الاول: مفهوم تقييم الأداء.....
21	المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء.....
21	المطلب الثالث: أساليب عملية تقييم الأداء.....
23	المطلب الرابع: مقومات تقييم الأداء.....
24	المبحث الثالث: عملية تقييم الأداء المالي.....
24	المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي.....
26	المطلب الثاني: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي.....
27	المطلب الثالث: الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي.....
28	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي.....
28	المبحث الرابع: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.....
28	المطلب الأول: مفهوم النسب المالية والتوازنات المالية.....
30	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.....
34	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل.....

35	المطلب الرابع: مؤشرات تقييم مردودية ونشاط المؤسسة.....
40	خلاصة
	الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية
42	تمهيد.....
43	المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.....
43	المطلب الأول: تعريف القوائم المالية.....
44	المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية.....
45	المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية.....
46	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية.....
46	المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية.....
47	المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية.....
49	المطلب الثالث: أهداف قائمة التدفقات النقدية.....
50	المطلب الرابع: استخدامات قائمة التدفقات النقدية.....
50	المبحث الثالث: هيكل قائمة التدفقات النقدية.....
51	المطلب الأول: مصادر المعلومات وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.....
51	المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7.....
60	المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي SCF
66	المطلب الرابع: الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى.....
68	المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.....
69	المطلب الأول: مؤشرات تقييم السيولة.....
70	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الربحية.....
71	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات التمويلية.....
72	المطلب الرابع: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية.....
77	خلاصة
	الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _ جيجل باستخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
79	تمهيد

80	المبحث الأول: تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.....
80	المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.....
81	المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.....
82	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.....
86	المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.....
86	المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018).....
90	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.....
93	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل.....
94	المطلب الرابع: تقييم مردودية ونشاط مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.....
97	المبحث الثالث: استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.....
98	المطلب الأول: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018).....
99	المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018).....
101	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات قائمة التدفقات النقدية.....
106	خلاصة.....
108	الخاتمة.....
115	قائمة المراجع.....
-	الملاحق.....
-	الملخص.....

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
63	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	(01)
65	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة	(02)
66	الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والميزانية	(03)
86	الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2016 و 2017	(04)
87	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	(05)
87	التغيرات التي حصلت في أصول ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016 - 2018)	(06)
88	التغيرات التي حصلت في خصوم ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016 - 2018)	(07)
89	جدول حسابات النتائج والتغيرات التي حصلت فيه لمؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)	(08)
91	التغيرات في رأس المال العامل لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ للفترة (2016-2018)	(09)
91	التغيرات في الإحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)	(10)
92	التغيرات في الخزينة الصافية لمؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)	(11)
92	نسب السيولة الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)	(12)
93	نسب التمويل الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ للفترة (2016-2018)	(13)
94	نسب المردودية الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ للفترة (2016-2018)	(14)
95	نسب النشاط الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ للفترة (2016-2018)	(15)
98	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016 - 2018)	(16)

99	صافي التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016 - 2018)	(17)
101	مؤشرات تقييم السيولة الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)	(18)
103	مؤشرات تقييم جودة الربحية الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)	(19)
104	مؤشرات تقييم السياسة التمويلية لمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)	(20)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
76	فائض الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار والتمويل (ETOIF)	(01)

قائمة الإختصارات

الإختصار	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
FR	Le fonds de roulement	رأس المال العامل
BFR	Le besoin en fonds de roulement	احتياجات رأس المال العامل
BFR _{EX}	Le besoin en fonds de roulement d'exploitation	احتياجات رأس المال العامل للإستغلال
BFR _{HEX}	Le besoin en fonds de roulement hors d'exploitation	احتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال
T	L trésorerie	الخزينة
RF	La rentabilité financière	المردودية المالية
RE	La rentabilité économique	المردودية الإقتصادية
SCF	Système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
AICPA	American institute of certified public accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
SEC	Securities and exchange commission	هيئة البورصات الأمريكية
FASB	Financial accounting standards board	المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية
IASC	Le comité des normes comptables internationale	اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة
IFRS	International financial reporting standard	المعايير الدولية للإبلاغ المالي
IAS7	International accounting standards 7	المعيار المحاسبي الدولي السابع
/ETOG FNTA	Le flux net de trésorerie généré par l'activité	فائض الخزينة المرتبطة بعمليات التشغيل
CAF	La capacité d'autofinancement	القدرة على التمويل الذاتي
ETE	L'exédent de trésorerie d'exploitation	فائض الخزينة للإستغلال
EBE	L'exédent brut d'exploitation	الفائض الإجمالي للإستغلال
ETOIF	Les flux net de trésorerie lié à l'investissement et financement	فائض الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار والتمويل

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_
(02)	الميزانية المالية العامة لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2016
(03)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2016
(04)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2016
(05)	الميزانية المالية العامة لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2017
(06)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2017
(07)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2017
(08)	الميزانية المالية العامة لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2018
(09)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2018
(10)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لسنة 2018

مقدمة

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة عدة تغيرات وتطورات مست المجال الإقتصادي، مما جعل المؤسسات الإقتصادية تعمل في محيط يتسم بالإنفتاح والتطلع نحو العالم الخارجي وفي بيئة تتميز بعدم التأكد وحدة المنافسة مما يضاعف من نسبة المخاطر التي تهدد وجودها، وبالتالي أصبحت ديمومة المؤسسات من الأهداف الرئيسية التي تبنى عليها باقي الأهداف في حالة اللاإستقرار والأزمات والإنهيارات التي أصابت العديد من الإقتصاديات العالمية.

في ظل هذا الوضع، أصبح لزاما على المؤسسة الإقتصادية اعتماد طرق وأدوات تحليلية تمكنها من قياس مدى قدرتها على الإستمرارية وتقييم أدائها المالي بشكل يسمح بتصحيح الإختلالات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وكما هو معلوم فإن المؤسسات الإقتصادية ظلت تقوم ولسنوات طويلة بإعداد القوائم المالية وفقا لأساس الإستحقاق في تقييم أدائها المالي إلا أن هذه القوائم تعاني من قصور في بعض الجوانب مما يجعلها عائقا أمام مستخدميها في الحصول على المعلومات اللازمة والضرورية وخاصة تلك المعلومات المتعلقة بأسباب التغير في الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية.

وبسبب حاجة العديد من المستخدمين للمعلومات التي تعد على الأساس النقدي فقد أدت البحوث والدراسات المحاسبية والتي أشرفت عليها منظمات مهنية محاسبية إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية، ولأهميتها قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي السابع الخاص بها، وقد تم تبنيها في الجزائر إثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) باعتبارها قائمة تبين التحصيلات والتسديدات الفعلية التي قامت بها المؤسسة من خلال التدفقات المتأتية من أنشطة التشغيل إلى جانب أنشطة الإستثمار والتمويل، ويتم اشتقاق مجموعة من المؤشرات من هذه القائمة لكي تستخدم في اكتشاف نقاط ضعف وقوة السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة، ومدى قدرتها على توليد النقدية وتقييم جودة ربحيتها وسيولتها.

1- الإشكالية

على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هو دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي مؤشرات قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي؟

- ما هو دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي؟

- ماهو دور مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية

للفلين _جيجل_ ؟

- كيف يمكن تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات قائمة التدفقات النقدية؟
- هل تتوافق نتائج تقييم الأداء المالي وفق أساس الإستحقاق مع نتائج تقييم الأداء المالي وفق الأساس النقدي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_؟

2- الفرضيات

للإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية يمكن صياغة مجموعة الفرضيات التالية:

- مؤشرات قائمة التدفقات النقدية دور في تقييم الأداء المالي.
- مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق دور في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.
- يمكن تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات تقييم السيولة، الربحية والسياسات التمويلية.
- لا تتوافق نتائج تقييم الأداء المالي وفق أساس الإستحقاق مع نتائج تقييم الأداء المالي وفق الأساس النقدي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.

3- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول معرفة وضعية المؤسسة الصحيحة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف بترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية بصفة عامة وقائمة التدفقات النقدية بصفة خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرار للمؤسسة محل الدراسة.

4- أهداف الدراسة

نصبوا من وراء هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على قائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم المالية وبيان أهميتها وأهدافها ومضمونها.
- التعرف على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- معرفة دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- تحديد الاختلاف ما بين المؤشرات القائمة على أساس الإستحقاق والمؤشرات القائمة على الأساس النقدي.

5- أسباب اختيار الموضوع

تعددت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية الأخرى بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع ذات العلاقة بالتسيير المالي.

- توافق الموضوع مع التخصص المدروس.

- الأهمية والمكانة البارزة التي تحتلها قائمة التدفقات النقدية في التسيير المالي للمؤسسات.

6- حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية والزمانية للدراسة فيما يلي:

• الحدود المكانية

ستتم الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع في مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.

• الحدود الزمنية:

تحددت الحدود الزمنية لهذه الدراسة على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية 2018، أي على مدى ثلاث سنوات.

7- منهج الدراسة

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية سيتم الإعتماد على منهج يستند في جوهره على المنهج الوصفي، التحليلي والمنهج التاريخي في الجانب النظري لأنه كفيل بفهم وإدراك الموضوع محل الدراسة، كما سيتم الإعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال قيامنا بدراسة تطبيقية في مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.

8- الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات السابقة والتي لها علاقة وإن جزئياً بموضوع دراستنا سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي، ومن أهمها ما يلي:

1- دراسة محمد سيف قحطان سنة 2018، بعنوان "دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في اكتشاف الإحتيال المالي"، هذه الدراسة التطبيقية عبارة عن مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تتفوق على نظيراتها التقليدية في مجال تقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة وخاصة في مجالات تقييم السيولة، الربحية، تقييم المديونية، وتقييم النفقات الرأسمالية¹.

¹ محمد سيف قحطاني، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في اكتشاف الإحتيال المالي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة تعز، اليمن، 2018.

2- دراسة أميرة دباش سنة 2015، بعنوان "أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل"، هذه الدراسة عبارة عن مقال في مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قائمة التدفقات النقدية وأهميتها، وكذلك بيان الأثر الذي تؤديه في عملية اتخاذ القرارات المالية من الجهة النظرية والتطبيقية على البنوك التجارية محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من أهم القوائم المالية نظرا لكونها توفر معلومات مالية وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي، كما أنها تساهم في تحديد أنشطة المؤسسة من خلال التدفقات النقدية الصادرة والواردة التي تبين قدرة المؤسسة على سداد ديونها، وتساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال تقييم التدفقات النقدية ومن ثم المساهمة في التأثير على القرار المالي¹.

3- دراسة أمال نوري محمد سنة 2013، بعنوان "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، هذه الدراسة عبارة عن مقال في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، وهي دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها، أهدافها، مضمونها وطرق إعدادها، مع مخطط يحدد الإطار العام للقائمة مبوية حسب الأنشطة الثلاثة المكونه لها، وكما تهدف أيضا إلى توضيح علاقة قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الأساسية، والتعرف على أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات الخاصة بالقوائم المالية الثلاث (الدخل، المركز المالي والتدفقات النقدية)، وتحديد مدى انسجام أدوات التحليل المالي مع قائمة التدفقات النقدية ويتم ذلك باختبارها عمليا، إذ يتم تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات التحليل المالي المبنية على قائمتي الدخل والمركز المالي ومؤشرات التحليل المالي المبنية على التدفقات النقدية وعلاقة كل منهما. من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن نتائج مؤشرات قائمة التدفقات النقدية من الممكن أن تكون نتيجتها موجبة أو سالبة، ويعود السبب في ذلك كونها ناتجة من الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من أنشطتها الثلاث (التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية) وهذا ما يميز نتائجها عن غيرها من المؤشرات في القوائم الأخرى، كما أن استخدام مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يدل على إمكانية

¹ أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

تعزيز نتائج التحليل، فقد أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة والربحية لقائمتي الدخل والمركز المالي تكاملا مع مؤشرات السيولة وجودة الربحية لقائمة التدفقات النقدية لكل من الشركات عينة البحث.¹

4- دراسة عبد القادر حدبي سنة 2011، بعنوان "تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد"، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمفاهيم الخزينة ودورها في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة والتعمق في قائمة التدفقات النقدية والتي خصص لها معيار محاسبي دولي كامل هو المعيار السابع. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي للمؤسسات كما أن التوجيهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات مالية دقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي، وهي تلعب دورا مكملا للقوائم المالية الأخرى، فلا يمكن الإعتماد على قائمة وترك الأخرى لأن كلا منها تعطي معلومات محددة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية هي تقييم جودة الأرباح وسيولة الشركة، وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة المؤسسة على توليد النقدية.²

5- دراسة نائر عدنان قدومي قيس أديب الكيلاني سنة 2003، بعنوان "استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، هذه الدراسة عبارة عن مقال في المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية وهي دراسة تحليلية مقارنة بين قائمتي المركز المالي والدخل، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الشركات الصناعية للقوائم المالية المختلفة لتقييم السيولة، الربحية، قدرة الشركة على توظيف أموالها ومواءمة رأس المال وذلك باستخدام قائمتي المركز والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى وهذا بسبب تفاوت النتائج التي يعكسها استخدام هذه الأنواع المختلفة من القوائم المالية، وبالتالي يمكن التمييز بين دقة النتائج التي التحليل للقوائم المالية المختلفة والتي بدورها تعطي الصورة الحقيقية والشاملة لوضع الشركة من جميع الجوانب سالفة الذكر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية الثلاث والمستخدمه في التحليل المالي (الميزانية، الدخل والتدفقات النقدية) مكملة لبعضها البعض أي لا يمكن الإستغناء عن أي منها وإحلال واحدة كبديل الأخرى، كما أظهرت عدم وجود تطابق في جميع النسب المالية التي تمت دراستها وذلك

¹ أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، 2013.

² عبد القادر حدبي، تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2011.

لوجود اختلاف في طبيعة البيانات والمعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية المختلفة، حيث أن قائمة التدفقات النقدية تتسم بدرجة أكبر من الموضوعية لأنها تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة فعلياً مقارنة بصافي الدخل والذي يمكن أن تتحكم به إدارة الشركة عن طريق زيادة أو تخفيض أية نفقات اختيارية¹.

تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة في كونها جاءت لتسليط الضوء على قائمة التدفقات النقدية وأهميتها، وكذا دور المؤشرات المالية المشتقة منها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما أوجه اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة فتتجلى في كون أن دراستنا التطبيقية تركز على دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي مع محاولة ربطها مع المؤشرات المبنية على أساس الإستحقاق والتي أجريت في مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.

9- هيكل الدراسة

يهدف إنجاز هذه الدراسة وفق منهجية علمية، ووفقاً لما تمليه البحوث في هذا المجال فقد جاءت على شكل ثلاث فصول، خصص الفصل الأول والثاني للجزء النظري بينما خصص الفصل الثالث للجزء التطبيقي. قسم **الفصل الأول** إلى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول منه إلى ماهية المؤسسة الإقتصادية وماهية تقييم الأداء في المبحث الثاني، بينما اهتم المبحث الثالث بالإلمام بالجوانب والأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي، وتضمن المبحث الرابع استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي. أما فيما يخص **الفصل الثاني** فتم التطرق إلى ماهية القوائم المالية في المبحث الأول منه، أما المبحث الثاني فقد استعرضنا فيه مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية، لننتقل بعدها في المبحث الثالث إلى كيفية هيكلة قائمة التدفقات النقدية، مختتمين الفصل بعرض مؤشرات تقييم الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية. أما **الفصل الثالث** والأخير فقد خصص للجانب التطبيقي من خلال إجراء دراسة على مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل، حيث قمنا بتخصيص المبحث الأول منه لتقديم المؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فقمنا فيه بتقييم أداء المؤسسة باستخدام المؤشرات القائمة على أساس الإستحقاق، في حين تم التطرق في المبحث الثالث والأخير إلى تقييم أداء المؤسسة باستخدام المؤشرات القائمة على الأساس النقدي.

¹ تائر عدنان قديمي، قيس أديب الكيلاني، استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الثامن، العدد الأول، عمان، الأردن، 2006.

الفصل الأول: أساسيات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء

المبحث الثالث: عملية تقييم الأداء المالي

المبحث الرابع: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

خلاصة

تمهيد

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الإقتصاديين، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الإقتصادي للمجتمع، حيث اهتم العديد من الكتاب والمفكرين بتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي.

لهذا فقد حظي تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بأهمية بالغة لكونه أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها لمعرفة مدى نجاحها أو فشل خططها وقراراتها المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والتمويلية والإستثمارية، ويستند الأداء المالي في تقييمه وتحليله على المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية والقوائم المالية ومصادر أخرى بقصد اتخاذ القرارات المناسبة، أي أن تقييم الأداء المالي يهدف إلى معرفة مواطن القوة والعمل على تعزيزها واكتشاف مواطن الضعف ووضع الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وفي هذا الفصل سوف يتم تقديم عرض شامل لتقييم الأداء المالي من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول منه إلى المؤسسة الاقتصادية، في حين تناولنا في المبحث الثاني ماهية تقييم الأداء، وعملية تقييم الأداء المالي في المبحث الثالث، وأخيرا تطرقنا إلى أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحور الأساسي لأي نشاط إقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بإبراز مفهومها وأهدافها، مع التطرق إلى أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

سنقوم في هذا المطلب بتعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها وأهميتها.

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية

نظرا لتوسع مفهوم المؤسسة كان من الصعب التوصل إلى تعريف شامل ومحدد لها ومتفق عليه، ولذلك تعددت آراء الاقتصاديين حول ذلك، وفيما يلي نذكر بعض التعريفات:

_ المؤسسة هي: "الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها"¹.

_ المؤسسة الاقتصادية هي: "كل تنظيم إقتصادي مستقل ماليا في إطاره القانوني والإجتماعي، حيث يقوم بإنتاج سلع أو خدمات وفق أهداف اقتصادية مضبوطة معينة"².

_ ويعرف G.Bressey المؤسسة بأنها: "عبارة عن تنظيم إقتصادي مستقل يمتلك إمكانيات بشرية ومادية توفيق فيما بينها بغية إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع"³.

فالمؤسسة يمكن أن تعتبر "كعميل إقتصادي و كهيكل عضوي وكنظام، حيث عند اعتبارها كعميل إقتصادي يعني أن المؤسسة تقوم بنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو مالي ويدخل ضمن ذلك عمليات الإنتاج، التموين، البيع والتمويل وغير ذلك، أما من حيث هيكلها العضوي فهي تتكون دوما وطبيعيا من مستخدمين ومن وحدات وأقسام أو مصاح ترتبط ببعضها البعض بشكل متكامل، وعند اعتبارها كنظام فهذا يعني أنه يمكن النظر إليها كوحدة متكاملة قائمة على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها"⁴.

¹ عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، دار ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 24.

² يوسف مسعداوي، أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومه، الجزائر، 2013، ص 17.

³ المرجع السابق، ص 18.

⁴ رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 12، 13.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن المؤسسة عبارة عن تنظيم إقتصادي مستقل، يقوم بمزج مختلف عوامل الإنتاج ليتم الحصول في الأخير على سلع وخدمات لتصريفها في السوق من أجل تحقيق أهداف خاصة بالمؤسسة تتمثل في الربح، وأهداف عامة تتمثل في تلبية متطلبات المجتمع.

2- أهمية المؤسسة الاقتصادية

تشغل المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة في المجتمع سواء على الصعيد الإقتصادي، الإجتماعي، الثقافي والتكنولوجي، نذكر منها ما يلي¹:

- تعتبر المؤسسة الاقتصادية أهم وسيلة للإنعاش الإقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛
- تشجيع الإستثمار ووضع آليات للتمويل وتحفيز القطاع الخاص؛
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية؛
- المساهمة في تنمية روح الإبتكار والإبداع، التنوع الثقافي، والمحافظة على استمرار المنافسة ومقاومة الإضطرابات؛
- إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تنويع وإرتفاع الدخل للأفراد.

3- خصائص المؤسسة الاقتصادية

- من خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص الخصائص التي تتميز بها المؤسسة الاقتصادية²:
- المؤسسة الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها حقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
 - القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
 - أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء، مما يكفل لها تمويل كافي وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
 - التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهداف معينة وتسعى إلى تحقيقها (أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين)؛
 - ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف؛

¹ أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، ص ص 11،8.

² عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة، فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فمن الممكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها؛
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد؛
- يجب أن يشمل إصطلاح المؤسسة بالضرورة فكرة زوالها إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاعلت كفاءتها.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية عدة أهداف تختلف وتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ونذكر منها ما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية

يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي¹:

- **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا اذا استطاعت أن تحقق مستوى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصدوم أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، خاصة إذا كانت في طور النمو أو للحفاظ على مستوى معين من نشاطها، كون أن وسائل الإنتاج غالبا ما تتزايد أسعارها باستمرار نظرا للتطور التكنولوجي، ويتم أيضا إستعمال الربح المحقق لتسديد الديون، توزيع الأرباح على الشركاء، أو على الأقل تكوين مؤونات لتغطية خسائر أو أعباء غير محتملة أو مفاجئة، لذا فإن الربح يعتبر من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا.
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة لأهدافها يمر عبر تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به، لذا يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت: تحقيق الأرباح وتغطية طلب المجتمع.
- **عقنة الإنتاج:** يتم ذلك بالإستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيتها، بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج، وذلك من أجل أن تحقق المؤسسة أرباحا بشكل يسمح بتلبية رغبات المجتمع المختلفة في نفس الوقت.

¹ ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 17، 18.

2- الأهداف الاجتماعية

تتمثل بعض الأهداف الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية فيما يلي¹:

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا، شرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة، إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الإنخفاض و الإرتفاع حسب طبيعة المؤسسات، وطبيعة النظام الإقتصادي، ومستوى المعيشة في المجتمع، وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة، وغالبا ما تتحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته والحفاظ على بقائه، وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المطلوب.

- **تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بظهور منتوجات جديدة، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم وتغير أذواقهم وتحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الإستهلاك، الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج، وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

- **إقامة أنماط إستهلاكية معينة:** تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الإستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتوجات جديدة، أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية، وهذا ما يجعل المجتمع يكسب عادات إستهلاكية قد تكون في غير صالحه أحيانا، إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات.

- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** إن التماسك والتفاهم بين الأفراد في المؤسسة هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة مختصة تقوم بذلك، مثل مجلس العمال، الذي له دور فعال في خلق وتطوير علاقات وقيم التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء منه، ويؤثرون فيه بعدة طرق ووسائل.

- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء الوظيفية منها أو العادية لعمالها، أو المحتاجين منهم، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الإستهلاك، والمطاعم...إلخ.

¹ المرجع السابق، ص ص 18، 19.

3- الأهداف الثقافية والرياضية

بالإضافة إلى الأهداف السابقة تهدف المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق الجانب التكويني والترفيهي أيضا والمتمثل فيما يلي¹:

- توفير وسائل ترفيهية ثقافية: تعمل المؤسسات على اعتياد عمالها على الإستفادة من وسائل الترفيه والثقافة التي توفرها لهم ولأولادهم، من مسرح ومكتبات ورحلات، نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري والرضا بتحسين مستواه لما يحسه من نتائج ذلك في معاملاته مع الأفراد.

- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية إستعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلانياً، رغم إمكانية تحصيلهم على تكوين نظري أحيانا في إطار المنظومة التربوية والجامعية، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا، مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج أو التوزيع، وهو ما يدعى بالرسكلة، وكل هذا يؤدي إلى استعمال الكفاءات استعمالاً جيداً، ويؤثر على مردود المؤسسة خاصة وعلى الدخل الوطني عامة.

4- الأهداف التكنولوجية

تتمحور الأهداف التكنولوجية أساساً حول عملية البحث والتنمية حيث عملت المؤسسات مع تطورها على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علمياً، كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دوراً مسانداً للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي².

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات

تأخذ المؤسسات الاقتصادية أشكالاً متعددة، ولتسهيل دراستها تم تصنيفها وفق معايير مختلفة أهمها:

1- التصنيف حسب الشكل القانوني

ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسات بشكل ملكيتها، وتصنف إلى:

1-1- المؤسسات الخاصة

تعود ملكيتها إلى فرد أو أكثر، تقوم على الحافز المادي بهدف تحقيق الربح، تتمتع باستقلالية تامة دون تدخل مباشر من السلطات العامة، وتأخذ المؤسسات الخاصة شكلين هما: المؤسسات الفردية والشركات، كما

¹ المرجع السابق، ص 20.

² المرجع السابق، ص 21.

تنقسم هذه الأخيرة إلى شركات الأموال، شركات ذات مسؤولية محدودة وشركات الأشخاص التي تضم بدورها شركات التضامن، شركات التوصية وشركات المحاصة¹.

1-2- المؤسسات العامة أو العمومية

هي مؤسسات تؤول ملكيتها إلى الدولة، رأسمالها مملوك لمجموعة عمومية متمثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما ترجع سلطة القرار إليها وتهدف من خلال نشاطها الإقتصادي إلى تحقيق المصلحة العامة والمساهمة في الخطة الوطنية، ولا تولي أهمية كبيرة للربح، وتأخذ المؤسسات العمومية أشكالاً مختلفة أهمها المؤسسات العمومية المسيرة مباشرة، المؤسسات العمومية المستقلة والمؤسسات نصف عمومية².

2- التصنيف حسب الطابع الإقتصادي

يقوم هذا التصنيف على مظهرين هما:

1-2-1- التصنيف حسب القطاعات

ويضم كل المؤسسات التي لها نفس النشاط الرئيسي، اعتماداً على قاعدة التقسيم الإجتماعي للعمل، وتتضمن القطاع والفرع والشعبة كالتالي³:

1-1-2- القطاع

حسب المحاسبة الوطنية هو مجموع الوحدات التي لها سلوك إقتصادي متشابه، أي المؤسسات التي لها نفس النشاط الأساسي، وتصنف القطاعات إلى:

_ القطاع الأولي: ويضم قطاع الزراعة والصيد... الخ.

_ القطاع الثانوي: يشمل المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع، وهو بذلك يضم كل الصناعات بفرعيها الخفيفة والثقيلة.

_ القطاع الثالث: يشمل باقي الأنشطة الأخرى أي الخدمات كتنشيطات التوزيع والنقل ومؤسسات التأمين والبنوك... الخ.

1-2-2- الفرع

وهو جزء من القطاع، يمثل مجموع وحدات الإنتاج التي لها نفس النشاط الأساسي، وقد وزع الديوان الوطني للإحصاء الأنشطة أو القطاعات إلى فروع أساسية كالمياه، الطاقة ومواد البناء، فمثلاً تنتمي شركة رونو

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 38، 42.

² المرجع السابق، ص 44.

³ المرجع السابق، ص 46.

الفرنسية لقطاع السيارات، تنتج إلى جانب السيارات الجرارات والحافلات، وعليه يمكن القول أن شركة رونو لديها ثلاثة فروع.

2-1-3- الشعبة

هي مجموع وحدات الإنتاج التي تقدم نفس المنتج أو الخدمة.

2-2- التصنيف حسب النشاطات المؤداة

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي¹:

- المؤسسات الصناعية: وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي، ومنها المؤسسات الصناعية الثقيلة، والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها، ومنها أيضا مؤسسات الصناعات الخفيفة.
- المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تمارس الأنشطة الإنتاجية الزراعية.
- المؤسسات التجارية: وهي التي تقوم بعملية توزيع السلع والخدمات.
- المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاط المالي كالبنوك ومؤسسات التأمين.
- المؤسسات الخدماتية: هي المؤسسات التي تقدم الخدمات كمؤسسات النقل والعيادات الصحية.

3- التصنيف حسب معيار الحجم

تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية²:

- **المؤسسات الكبيرة:** هي مؤسسات توظف عددا كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم 500 عامل، ونجد في هذا النوع من المؤسسات المؤسسات الكبرى دولية النشاط والمؤسسات الكبرى محلية النشاط.
- **المؤسسات المتوسطة:** حسب المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 200-250 عامل ورقم أعمالها بين 200 مليون و02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100-500 مليون دينار.
- **المؤسسات الصغيرة:** حسب المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 و49 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار.
- **المؤسسات المصغرة:** حسب المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى بأنها تلك التي تشغل بين عامل وتسعة عمال، ورقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

¹ رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² أحلام منصور، آسيا بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 4، 5.

المطلب الرابع: وظائف المؤسسة الاقتصادية

يعتمد نشاط المؤسسة على مجموعة من الوظائف الأساسية نذكر منها:

1- وظيفة الشراء

تعرف وظيفة الشراء بأنها: "إحدى وظائف المؤسسة المسؤولة عن توفير إحتياجاتها من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأي متطلبات أخرى تحتاجها وفقا لسياسة محددة وتخطيط مسبق بما يخدم جميع الأنشطة في المؤسسة ويؤدي إلى تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها وذلك بالكمية والجودة والسعر المناسب وفي الوقت الذي تحتاجها المؤسسة بالتنسيق مع الإدارات الأخرى ووفقا لسياستها العامة وبما يمكنها من إحتلال مركز تنافسي مرموق"¹.

2- وظيفة الإنتاج

الإنتاج هو "مجموعة العمليات الهادفة التي تعمل على تحويل المواد الأولية باستعمال مدخلات أخرى إلى منتجات نهائية تكون مطلوبة من الزبائن وقادرة على إشباع رغباتهم، فهي تنصب على حسن التدبير في استخدام الإمكانيات والقدرات المتاحة بما يؤدي إلى الإستفادة منها في رفع الإنتاجية حسب الأهداف المسطرة"².

3- وظيفة التسويق

يعرف كوتلر التسويق بأنه: " عمليات تحليل، تخطيط، تنفيذ ورقابة البرامج التي تصمم لتحقيق التبادل المرغوب فيه مع العملاء، وبغرض تحقيق مكاسب فردية أو مشتركة، وتعتمد هذه العمليات أساسا على تهيئة السلعة والسعر والترويج والمكان والتنسيق بينها لتحقيق الإستجابة الفعالة المرغوب فيها"³.

4- الوظيفة المالية

يمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها: " الوظيفة الإدارية الخاصة بوضع خطط التمويل للحصول على الموارد المالية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وإنجازات المؤسسة إلى أقصى حد ممكن وذلك من أجل إنشاء القيمة الاقتصادية والثروة"⁴.

¹ متوفر على الموقع:

<https://www.almohasb1.com/2009/01/purchasing.html>, visité le 09/03/2019, a 00:56.

² يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

³ عبد الغفار حنفي، رسمية فرياقص، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، دار مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 223.

⁴ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

5- وظيفة الموارد البشرية

وظيفة الموارد البشرية هي: "عبارة عن النشاط الخاص بتخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة أداء مجموعة الأنشطة والعمليات التشغيلية المختلفة المتعلقة بتسيير العنصر البشري في المؤسسة"¹.

6- الوظيفة الإدارية

وهي وظيفة تحتوي على مختلف المهام الإدارية اللازمة لتحقيق الهدف المنشود من طرف المؤسسة من تنظيم وتحكم ورقابة².

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء

اهتم الباحثون بعملية تقييمه الأداء كونه أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها لمعرفة مسارات الأنشطة في المؤسسة، وسنقوم في هذا المبحث بتوضيح مفهوم تقييم الأداء وأهدافه والمبادئ والأساليب التي يقوم عليها ومقوماته.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

سننترق في هذا المطلب إلى كل من تعريف وخصائص وأهمية تقييم الأداء.

1- تعريف تقييم الأداء

اختلفت وجهات نظر الكتاب عن وضع صيغ نهائية لتعريف الأداء بشكل محدد ودقيق لأنه مفهوم ذو أبعاد شمولية، وهناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له. فالأداء هو: "انعكاس للطريقة التي تم بها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"³.

وقد تعددت تعاريف تقييم الأداء باختلاف الباحثين، ونذكر منها:

عملية تقييم الأداء هي: "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على الانحرافات، ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها، وتكون المقارنة عادة بين ما هو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة والتي عادة ما تكون سنة"⁴.

¹ المرجع السابق، ص 107.

² متوفر على الموقع:

http://bbekhti.e-ptaalim.info/doctoart/1_1.pdf, visité le 01/05/2019, a 20 :36.

³ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 221.

⁴ المرجع السابق، ص 232.

وهناك من يعرف تقييم الأداء بأنه: " العملية الرقابية التي تختص بالمقارنة الميدانية والفعالية بين الإنجاز الفعلي الذي تم أدائه، وبين ما يجب أن ينجز، وذلك بهدف التعرف والوقوف على مستوى وحجم ونوعية الأداء الذي تم¹."

ويعرف أيضا بأنه : "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة"².

ويظهر عند تقييم الأداء ثلاثة مستويات من الأداء³:

- أن يكون الأداء الذي تم مطابقا لما هو مطلوب ووفق الخطة الموضوعية، وفي هذه الحالة يكون الأداء طبيعيا.

- أن يكون الأداء الذي تم أعلى مما هو مطلوب في الخطة الموضوعية، وفي هذه الحالة يكون الأداء إيجابيا.

- أن يكون الأداء الذي تم أقل مما هو مطلوب في الخطة الموضوعية، وفي هذه الحالة يكون الأداء سلبيا.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء هو عملية رقابية تقوم بالمقارنة بين الأداء الفعلي المتحقق وبين الأداء المستهدف من أجل دراسة مدى جودة الأداء بالمؤسسة والوقوف على الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية بما يحقق الأهداف المرجوة.

2- خصائص تقييم الأداء

لكي تكون عملية تقييم الأداء ناجحة وسليمة وعلمية فإنه لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص أهمها⁴:

- تعتبر وظيفة من الوظائف الإدارية حيث لا يمكن مباشرتها بصفة منفردة بذاتها لأن وجودها مرهون بوجود وظائف الإدارة الأخرى مثل التخطيط والرقابة؛

- عملية تقييم الأداء تتعلق بالمستقبل؛

- مراعاة مبدأ التكلفة والعائد حيث لا بد أن يحقق نظام تقييم الأداء عائد أكبر من التكلفة؛

¹ محمد قدرى حسن، إدارة الأداء المتميز، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 173.

² المرجع السابق، ص 174.

³ المرجع السابق، ص ص 173، 174.

⁴ غدير محمود المهدي، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الإقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 21.

- تتصف عملية تقييم الأداء بالمرونة، بمعنى أن تكون المؤشرات المستخدمة مناسبة لنشاط المؤسسة؛
- تعتبر عملية مستمرة وشاملة بحيث تشمل كل مراكز المسؤولية في المؤسسة وتشمل كل أوجه النشاط؛
- الوضوح والعدالة في تقييم الأداء؛
- تكون مرتبطة بأهداف المؤسسة ويتم استخدامها بصورة منتظمة ومستمرة.

3- أهمية تقييم الأداء

يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية¹:

- يمكن التقييم من تركيز الإهتمام على ما يجب إنجازه ويحفز المؤسسات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن تقييم الأداء يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف، وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف يكون بمقدور المؤسسة أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات التي تعيدها إلى مسارها المنشود؛
- إن تقييم الأداء يشجع على التوجه بشكل بناء نحو حل المشاكل، حيث أنه يوفر بيانات حقيقية ملموسة يمكن الإستناد إليها في اتخاذ قرارات سليمة حول عمليات المؤسسة؛
- الحصول على صورة واضحة حول فاعلية وكفاءة البرامج والعمليات والأفراد؛
- توفير نتائج قابلة للقياس لغرض إظهار سير التقدم نحو الغايات والأهداف وتحديد فاعلية المؤسسة؛
- إن تقييم الأداء يمكن من التعرف على المحاور التي تحتاج إلى الإهتمام والتركيز ويجعل من الممكن تحقيق التأثير الإيجابي في تلك المحاور؛
- إدارة العمليات وتحسينها؛
- إن تقييم الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات وعملية إيصالها إلى العملاء؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة؛
- يفيد تقييم الأداء في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير أو الإستثمارات أو عند إجراء تغييرات جوهرية.

¹ وائل محمد الصبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 71، 72.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء

- لأهداف تقييم الأداء إتجاهات متعددة الأغراض، منها ما هو رقابي ومنها ما يتعلق بالتخطيط للمستقبل أو في كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية، ونذكر منها¹:
- التأكد من أن المؤسسة تسير نحو تحقيق هدفها المحدد لها في قانون تأسيسها أو نظامها الداخلي.
 - إكتشاف الإنحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها ويساعد ذلك بمختلف المستويات الإدارية على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق الإدارة بالإستثناء، إذ يركز المدراء على الإنحرافات المكتشفة وفي نفس الوقت يتفرغون لمهامهم الأخرى؛
 - ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية؛
 - ترشيد الإخفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة بشكل جيد؛
 - تحفيز العاملين على الإبداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم؛
 - إجراء المقارنة بين أداء المؤسسة والمؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع؛
 - الرقابة على المدراء التنفيذيين أو مدراء الأقسام حينما تتبع الإدارة العليا نظاما لتقييم العاملين فهي تكرم المدراء التنفيذيين بمراقبة العاملين بصورة منتظمة وتقديم نتائج ذلك على شكل تقارير دورية مرفوعة لها؛
 - وسيلة عادلة لإنصاف المجددين لأن التقييم الموضوعي البعيد عن التحيز يقلل من إغفال كفاءة العاملين المجددين الذين يعملون دون ضجيج؛
 - تقييم سياسات الإختبار والتدريب ومعرفة آثار ذلك وانعكاساته على العاملين و قدراتهم.

المطلب الثالث: أساليب عملية تقييم الأداء

تتعدد أساليب تقييم الأداء بسبب إختلاف الأنشطة والأعمال التي تمارس داخل المؤسسة، وأيضا بين مؤسسة وأخرى، ومن أهم تلك الأساليب نجد²:

1- أسلوب الموازنة التخطيطية

وهو أسلوب الرقابة المالية الذي يقوم على مقاييس كمية، وتكون الرقابة هنا على مستوى الأداء وعلى كيفية الأداء.

¹ خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص ص 60، 61.

² محمد قدرى حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-186.

وأسلوب الموازنة التخطيطية تبين للمديرين والمشرفين المبالغ والكميات المسموح إستخدامها أو تداولها أو إنفاقها، وأيضا تحقق التنسيق بين الإدارات والأقسام المختلفة بالمؤسسة، ومساعدتها على عدم تجاوز تلك الكميات تجنبا للوقوع في أزمات مالية تكون المنظمة في غنى عنها، والالتزام ببندود الصرف والإستهلاك من الأصول والمواد الخام، ومن أهم الموازنات التخطيطية نجد: الموازنة النقدية، موازنة المواد الخام والمنتجات، موازنة الإيرادات والتكاليف، موازنة الإنفاق الرأسمالي.

2- أسلوب المقارنة

ويقوم هذا الأسلوب على معلومات رقمية وكمية للمعايير المطلوب الوصول إليها وأيضا معلومات متعلقة بالأداء الفعلي المحقق، وتتم المقارنة هنا بين هذين البندين، وفي هذه الحالة تواجه المراقب ثلاث حالات من المقارنة بين الأداء المحقق والأداء المطلوب: فإما أن يكون الأداء بالمستوى المطلوب في المعيار، وإما أن يكون الأداء أعلى من المطلوب، وإما أن يكون الأداء أقل مما هو مطلوب فعلا.

3- أسلوب النسب المئوية

ويعتمد هذا الأسلوب على المؤشرات والقوانين والمبادئ الرياضية والإقتصادية والإحصائية والمالية في التعرف على مستوى أداء النشاط العام أو الخاص للمؤسسة، ومن أشهر هذه المؤشرات نجد: نسب السيولة، نسبة نشاط الأسهم، نسب المديونية، نسب الربحية، نسبة معدل العائد على المبيعات.

4- أسلوب المراجعة الإدارية

وهو عبارة عن نظام مراجعة شامل لمكونات الهيكل التنظيمي بالمؤسسة من حيث الإدارات والأقسام والوحدات التنظيمية الأخرى، بالإضافة إلى مراجعة الخطط والأهداف والسياسات والعمليات... إلخ.

5- أسلوب نقطة التعادل

وهو أسلوب يقوم على دراسة العلاقة بين التكاليف الكلية والإيرادات الكلية عند نقطة معينة تكون عندها التكاليف الكلية تساوي الإيرادات الكلية وعند سعر معين وعند كمية معينة، وأيضا تكون المؤسسة لا تحقق لا ربح ولا خسارة عند هذه النقطة، أما بعد هذه النقطة فتتحقق أرباحا، وأما قبلها فالمؤسسة تحقق خسائر، لذا تسعى المؤسسة وفق هذا الأسلوب إلى ضبط السياسة السعرية وتنشيط البرامج الترويجية والإعلانية من أجل الإبتعاد عن نقطة التعادل باتجاه منطقة الأرباح.

6- أسلوب دورة حياة المنتج

وهو أسلوب يفيد العاملين في إدارتي الإنتاج والتسويق لمتابعة المنتج وبالذات الجديد الذي يطرح في السوق، واحتمالات نجاحه أو فشله، وذلك من خلال فترات زمنية تعكس واقع هذا المنتج من حيث الإنكماش أو

الانتشار أو من حيث النجاح أو الفشل، وتسعى المؤسسة من خلال هذا الأسلوب إلى التسريع في مرحلة التقديم، وأن تستمر في عملية النمو والبقاء أطول مدة ممكنة في مرحلة النضج، وأن تتحاشى وصول منتجاتها إلى مرحلة الانحدار.

المطلب الرابع: مقومات تقييم الأداء

- حتى يتمكن المسير من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء، لا بد أن تتوفر لهذه العملية مجموعة من المقومات نلخصها في النقاط التالية¹:
- الشمول بما يعطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت إنطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء؛
 - الإرتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها؛
 - أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالمؤسسة؛
 - أن يمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وإلى تحسين الأداء ورفع الكفاءة، لتوضيح المسارات السليمة للأداء، وأن لا يقتصر على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.
 - من الأفضل إختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود منها، يقيم على أساسه أداء الإدارة ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلي؛
 - تقييم الأداء بشكل دوري ومنتظم في فترات زمنية قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل انتقال آثارها إلى الجهات غير المرغوبة لتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة؛
 - توافر نظام واضح ومستقر للحوافز المادية، مع ضرورة مراعات الإرتباط بين حجم الحوافز والمعيار أو المؤشر الأساسي للتقييم بما يمكن من تشجيع العاملين على زيادة الإنتاجية والإستخدام الكفاء للموارد المتاحة.

¹ بن خروف جميلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008، ص 76.

المبحث الثالث: عملية تقييم الأداء المالي

إن المؤسسات لا يمكنها معرفة مراكز قوتها ومراكز ضعفها إلا عن طريق تقييم الأداء المالي الذي يظهر مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي، أهداف وخطوات التقييم، الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم تعريف لتقييم الأداء المالي وأهمية هذه العملية بالنسبة للمؤسسة.

1- تعريف تقييم الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة لتقييم الأداء المالي كون أن كل باحث يعرفه حسب الزاوية التي ينظر إليها، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

يعرف الأداء المالي بأنه: "وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الإتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، كما أنه توضيح لأثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة سياستها التمويلية"¹.

ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمؤسسة، وتحديد الكيفية التي أديرت بها مواردها خلال فترة زمنية معينة"².

وفي تعريف آخر هناك من يرى أن تقييم الأداء المالي هو: "أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يعتبر كأساس لتحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها، وتعد القوائم المالية التي تحضرها الإدارة المحاسبية في المؤسسة وسيلة مهمة ورئيسية في تقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل هذه القوائم سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفرص الإستثمار وتقدم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم"³.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 234.

² شباح حمزة، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص 71.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص 85.

ويعرف أيضا بأنه: " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"¹.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو عملية شاملة تستخدم فيها مختلف البيانات والمعلومات المحاسبية والقوائم المالية للمؤسسة للوقوف على الحالة المالية لها، ومن ثم معرفة مدى تحقيق الأهداف من أجل معرفة مستوى الفعالية وتحديد كيفية استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة للحكم على درجة الكفاءة.

2- أهمية تقييم الأداء المالي

- تحتل عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات بأهمية خاصة، نظرا لأهمية الأداء المالي من جهة، ونظرا لأهمية التقييم ودوره داخل المؤسسة من جهة ثانية، وفيما يلي نبين أهمية تقييم الأداء المالي²:
- يبين تقييم الأداء المالي قدرة المؤسسة على تنفيذ ما تم التخطيط له من أهداف، وذلك من خلال مقارنة النتائج المتحققة أو الفعلية مع المستهدف منها أو مع ما تم التخطيط له، والكشف عن الانحرافات واقتراح وتقديم المعالجات اللازمة لها مما يعزز من أداء المؤسسة المالي؛
 - يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن النمو أو التطور الذي حققته المؤسسة في أدائها، وهل هي تسير نحو التطور أو العكس، ويتم ذلك بمقارنة النتائج الفعلية لأداء المؤسسة مقارنة بالمؤسسات المماثلة الأخرى؛
 - يكشف تقييم الأداء المالي عن مدى مساهمة المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال، مما يعود على الإقتصاد والمجتمع بالفائدة؛
 - يساعد تقييم الأداء المالي على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والبرامج والميزانيات؛
 - يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة تحت تصرف المؤسسة؛

¹ ددان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص 41.

² جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 94.95.

- يساعد تقييم الأداء المالي في تحديد التحسينات الضرورية التي تسعى المؤسسة لإحداثها لتطوير أدائها المالي.

المطلب الثاني: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي عدة أهداف وخطوات سنتطرق إليها في هذا المطلب.

1- أهداف تقييم الأداء المالي

تظهر أهداف تقييم الأداء المالي كنظام رقابي للمؤسسة من خلال العناصر التالية¹:

_ **تقييم النشاط والنتائج**: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي يتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، من خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع وتحسبه حسب كل حالة؛

_ **تحليل الهيكل المالي**: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الإستدانة، ويعتمد في ذلك على مبدأ السيولة والإستحقاقية، والهدف من هذا التحليل هو ضمان الإحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية...الخ؛

_ **تقييم المردودية**: هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي تساهم في تحقيقها، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل، قرارات الإستثمار وغيرها، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية لتقييم الأداء المالي وذلك عن طريق نسب المردودية المالية وآلية الرفع المالي؛

_ **تحليل التدفقات المالية**: يمكن استخدام جدول التدفقات النقدية المالية لتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن العجز أو ذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

2- خطوات تقييم الأداء المالي

هناك خطوات عامة يتم إتباعها لتقييم الأداء المالي وهي²:

¹ عيسى سهام، عيسى سيونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017، ص ص 24، 25.

² خطاب دلال، نور الدين زعييط، تقييم الأداء المالي باستخدام النسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 343.

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية، السيولة، النشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء عموماً تركز على الأركان الأساسية الآتية¹:

- وجود أهداف محددة مسبقاً (المعايير): فعلمية تقييم الأداء لا توجد إلا إذا وجدت أهداف محددة مسبقاً، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط.
- قياس الأداء الفعلي: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالإعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عمال مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.
- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الإنحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.
- إتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الإنحرافات: إن إتخاذ القرار لتصحيح إنحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الإنحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب ومحدداً بوضوح نوع التصحيح المطلوب، آخذاً في الإعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

¹ الطيب بولحية، عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص ص 3، 4.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد¹:

1- **العوامل الداخلية:** هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف؛
 - الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
 - الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة إتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها.

2- **العوامل الخارجية:** تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية الاقتصادية للدولة.

المبحث الرابع: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

يتم التمييز بين نوعين من مؤشرات تقييم الأداء المالي تتمثل في مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية، وسنقوم في هذا المبحث بالتركيز على مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق.

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية والتوازنات المالية

سننظر من خلال هذا المطلب إلى مفهوم كل من النسب المالية والتوازنات المالية.

¹ بن خروف جليبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

1- مفهوم النسب المالية**أ- تعريف النسب المالية**

هناك من يرى أن النسب المالية " تشير إلى العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، بمعنى أنها عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها أو بنود قائمة الدخل فيما بينها أو بين بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة الدخل وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية"¹.

ب- أهمية النسب المالية

تهتم غالبية المؤسسات بالنسب المالية لأن لها دور كبير في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، كما تكمن أهميتها أيضا في كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين وتفسير هذه العلاقة بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام، وتعود تلك الأهمية إلى ما يلي²:

- تقديم مدلولات مفيدة وذات مغزى؛
- إستعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة؛
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة؛
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها؛
- التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

2- مفهوم التوازنات المالية**أ- تعريف التوازنات المالية**

"لكي يتسنى للمؤسسة الاقتصادية تحقيق الإستمرارية في نشاطها لابد أن تكون متوازنة ماليا، وذلك عن طريق تمويل الإستخدامات طويلة الأجل بموارد دائمة وتحقيق فائض موجب بين ما تتحصل عليه من نقد وما تدفعه نقدا، ولا بد في بادئ الأمر الإشارة إلى أن التوازن المالي لا يقصد به توازن الميزانية أو التوازن المحاسبي، فهذا الأخير يعني التساوي بين الأصول والخصوم، أما التوازن المالي فيقصد به ذلك التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها"³.

¹ جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 151.

² محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 85.

³ نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 176.

ب- أهمية التوازن المالي

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى البحث في سبل تحقيق التوازن وهو¹:

- يؤمن تغطية احتياجات الإستثمار الثابت بالأموال طويلة الأجل، والمتداول بالديون قصيرة الأجل؛
- يجنب المؤسسة خطر العسر والتعثر المالي؛
- يكشف تحليله على درجة الإستقلال المالي للمؤسسة؛
- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخرينة والمخاطر المرتبطة بها؛
- يقيم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التأكد من الإستخدام العقلاني للموارد المتاحة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم الأداء المالي للمؤسسة وفق مؤشرات رؤوس الأموال العاملة ونسب السيولة.

1- تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات رؤوس الأموال العاملة

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

أ- رأس المال العامل (FR)

يعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الإستغلال، أو يقصد به الفائض من الإستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة، ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير².

ويمكن حساب رأس المال العامل وفق طريقتين³:

- الطريقة الساكنة: يحسب من خلال الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ المرجع السابق، ص 179.

² مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 19.

³ خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 70، 71.

حيث أن: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل.
 - الطريقة الحركية: يحسب من خلال الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

حيث أن: الأصول المتداولة = قيم الإستغلال + القيم المحققة + القيم الجاهزة.

الديون قصيرة الأجل = ديون الإستغلال + ديون خارج الإستغلال.

وهناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل كالاتي¹:

- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب ($FR > 0$) يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية.

- الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم ($FR = 0$) يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث أن المؤسسة نجحت فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا عجز.

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب ($FR < 0$) يعني ذلك أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الإحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة لمصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ب- إحتياجات رأس المال العامل (BFR)

إحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الإستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الإستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات والمدفوعات، وتنقسم إحتياجات رأس المال العامل إلى²:

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 83.

² محمد سامي لزر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- احتياجات رأس المال العامل للإستغلال (BFR_{EX}): ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الإستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للإستغلال = الأصول المتداولة للإستغلال - الخصوم المتداولة للإستغلال.

- احتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال (BFR_{HEX}): يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الإستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال = الأصول المتداولة خارج الإستغلال - الخصوم المتداولة خارج الإستغلال.

ج- الخزينة (T)

هي إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي خاصة إذا ما علمنا أن رأس المال العامل ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة لذلك تعتبر كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تجنبها حالة التوقف أو العجز عن السداد¹.

والخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته من خلال²:

- الحالة الأولى: $FR > BFR$ أي $T > 0$: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية FR مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- الحالة الثانية: $FR < BFR$ أي $T < 0$: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب

¹ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013، ص 08.

² مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

بحقوقها من عند الغير أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الإستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.

- الحالة الثالثة: $FR = BFR$ أي $T = 0$: يعني أننا أمام الخزينة المثلى والوصول إلى هذه الحالة يتم بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفاذي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

2- تقييم الأداء المالي وفق نسب السيولة

تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقابلة التزاماته الجارية¹. وتتمثل نسب السيولة في ما يلي:

أ- نسبة التداول

تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة كالاتي²:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتشمل الأصول المتداولة كل من النقدية والذمم والمخزون، في حين تشمل الخصوم المتداولة أوراق الدفع والديون قصيرة الأجل والمصروفات المستحقة وغيرها من الخصوم قصيرة الأجل.

ب- نسبة السيولة السريعة

وتحدد هذه النسبة وفق المجال المعياري [30% - 50%] وتحسب كما يلي³:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وقد تم استبعاد المخزون باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة، وبالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية، هذا يعني أنه لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية وتحصيل ذممها لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها.

¹ سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار التمويل التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 229.

² عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 88، 89.

³ مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 38.

ج- نسبة السيولة الجاهزة:

وتحدد هذه النسبة وفق المجال المعياري [20% - 30%] وتحسب كما يلي¹:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الإلتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل

تتمثل مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل في مجموعة من النسب تفيد المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

1- نسب التمويل الدائم

إنطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والإستخدامات الثابتة فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين، وإذا تحقق هذا التساوي فإن النسبة²:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وهذا يدل على انعدام رأس المال العامل الصافي أو الدائم، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح وتكون في أمان فيجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 وخاصة في المؤسسات ذات المخزونات والحقوق المعترية (حسب طبيعة نشاطها) وذلك حتى تتمكن من تغطية مخزوناتا التي تكون مدة بقائها في المؤسسة أقرب الى السنة.

2- نسبة التمويل الذاتي

وهي مكملة للنسبة الأولى وتحسب بالعلاقة³:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وتعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وإذا كانت تساوي 1 فإن رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون الطويلة إن وجدت فهي

¹ المرجع السابق، ص 38.

² ناصر دادي عدون، التحليل المالي تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 53.

³ المرجع السابق، ص 54.

تغطي الأصول المتداولة وتكون رأس المال العامل الصافي، وفي حالة ارتفاع هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة، ودائماً يجب أن لا يتجاوز رأس المال العامل الصافي حداً معيناً.

3- نسبة الإستقلالية المالية

من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية بالعلاقة¹:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة إستقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم مردودية ونشاط المؤسسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى مؤشرات تقييم مردودية ونشاط المؤسسة والمتمثلة في نسب المردودية ونسب والنشاط.

1- تقييم الأداء المالي وفق نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية². وتتمثل نسب المردودية في ما يلي:

أ- المردودية الاقتصادية (Re)

تعرف المردودية الاقتصادية بأنها دليل يعبر عن فعالية تطور الإستغلال³.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 46.

² إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 267.

³ Alain Marion, *Analyse Financière, concepts et méthodes*, 3ème édition, Dunod, paris, France, 2004, p 117.

وتهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الإستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الإستغلال ممثلة بنتيجة الإستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتحسب المردودية الاقتصادية كما يلي¹:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الإستغلال بعد الضريبة/ الأصول الاقتصادية}$$

يقيس هذا المعدل مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال.

ب- المردودية المالية (Rep)

تعرف على أنها مقدار الربح من الدخل المحقق للأموال المستثمرة، وفي هذا السياق الدخل المحقق متعلق برأس المال المستثمر مع القدرة المالية للمؤسسة لخلق تمويل خاص من أجل الإستمرارية والنمو². وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، وتحسب كما يلي³:

$$\text{المردودية المالية (Rep) = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة}$$

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معدوم.

ج- المردودية التجارية

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي⁴:

$$\text{معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم}$$

تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

¹ إلياس بن الساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² Brahim Sansri, *Analyse Financière*, édition chihab, Alger, 1996, p 26.

³ إلياس بن الساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

⁴ مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 87.

2- تقييم الأداء المالي وفق نسب النشاط

وتقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة (مدى فاعلية استخدام الأصول) وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة بصورة إجمالية (مجموع الأصول) من جهة كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى، وهذه النسب تشمل:

أ- معدل دوران مجموع الأصول

لا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك يجب أن نقوم بمقارنتها مع نسب الصناعة (المؤسسات المماثلة) ومع نسب المؤسسة للسنوات السابقة فإذا وجد أن معدل دوران الأصول في المؤسسة أعلى من المعدل السائد في الصناعة فإن ذلك يدل على مؤشر أو أكثر من المؤشرات التالية: نقص الإستثمار في الأصول، الإستغلال المكثف للأصول (ساعات عمل أكثر)، اعتماد المؤسسة في عملها على أصول مستأجرة من الغير، شراء المؤسسة لسلع مصنعة لا تحتاج للكثير من الأصول، ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي¹:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب- معدل دوران الأصول الثابتة

ويحتسب هذا المعدل كما يلي²:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وهذا المعدل يشبه إلى حد كبير معدل دوران مجموع الأصول من حيث عوامل ارتفاعه أو انخفاضه عما هو سائد في المؤسسات المماثلة (معيار الصناعة) ولكنه يركز على مدى استخدام واستغلال الأصول الثابتة ويتوقف هذا المعدل على:

- تكلفة الأصول الثابتة.
- العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.
- طريقة الإهلاك المتبعة (القسط الثابت أم المتغير أم إعادة التقدير) وذلك لأن الإهلاك سيؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول وبالتالي زيادة المعدل.
- مدى اعتماد المؤسسة على أصول مستأجرة من الغير وعلى الأصول المملوكة لها.

¹ رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص 201-200.

² المرجع السابق، ص 201.

ج- معدل دوران الأصول المتداولة

ويظهر مدى كفاءة الإدارة في توظيف أصولها المتداولة، وبحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي الأصول المتداولة}$$

د- معدل دوران الذمم الزبائن

يتم احتسابها لغرض معرفة فترات التحصيل الائتمانية الممنوحة للعملاء وغالبا تقارن بفترات الإئتمان الممنوحة للمؤسسة من الدائنين والموردين، حيث من الأحسن أن تظل فترة تحصيل المديونيات المستحقة على الذمم أكبر من الفترات المعطاة من قبل الدائنين، وتحسب كما يلي²:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{العملاء} + \text{أوراق القبض}$$

وتحسب فترة التحصيل بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل باليوم} = \text{عدد أيام السنة} / \text{معدل دوران الزبائن}$$

هـ- معدل دوران الموردين

ويحسب بالعلاقة التالية³:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{صافي المشتريات الآجلة} / \text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}$$

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة ويساعد معدل دوران الذمم الدائنة في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بالأيام لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تسديد ديونها وتحسب فترة التسديد بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التسديد باليوم} = \text{عدد أيام السنة} / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

و- معدل دوران المخزون

ويحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 144.

² المرجع السابق، ص 144.

³ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، رام الله، فلسطين، 2008، ص 64.

⁴ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 145.

يعتبر معدل دوران المخزون مؤشراً على حركة المخزون السلعي وكلما ارتفع أصبح دليلاً على نجاح المؤسسة ويختلف هذا المعدل عن معدلات الدوران الأخرى باستخدام تكلفة المبيعات بدلاً من صافي المبيعات لأن المخزون حسب معايير المحاسبة يقوم بسعر التكلفة لذلك استخدمت تكلفة المبيعات وفي حالة عدم وجود بيانات عن تكلفة المبيعات يمكن الإستعاضة عنها بصافي المبيعات.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المؤشرات السابقة الخاصة بتقييم الأداء المالي قائمة على أساس الإستحقاق في حين توجد مؤشرات أخرى في غاية الأهمية وهي أساس موضوع دراستنا تتمثل في تقييم الأداء المالي حسب الأساس النقدي.

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، وكيف يتم معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة من خلال التطرق إلى تقييم الأداء لكونه عملية ضرورية وشاملة تمكننا من معرفة سير الأداء الفعلي للمؤسسة مقارنة مع الأداء المخطط له، حيث يساعد على اكتشاف الانحرافات وأسبابها وبالتالي العمل على تصحيحها باستخدام الأسلوب المناسب حسب نشاط كل مؤسسة، في حين أن تقييم الأداء المالي فيظهر لنا مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية، كما أنه يساعد مستخدمي القوائم المالية في تحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة وترشيد قراراتها المالية من خلال دمج مجموعة من المؤشرات القائمة على أساس الإستحقاق، تسمح بإعطاء معلومات أولية عن وضعية المؤسسة كي يتسنى لها اقتناص الفرص المختلفة وتفادي الخسائر بما يضمن لها تعزيز مركزها التنافسي، في حين تبقى هناك مؤشرات في غاية الأهمية تتمثل في مؤشرات تقييم الأداء المالي حسب قائمة التدفقات النقدية سيتم التطرق إليها في الفصل التالي.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات قائمة

التدفقات النقدية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: هيكل قائمة التدفقات النقدية

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

خلاصة

تمهيد

عرفت المؤسسات قديماً قائمتين ماليتين تستخدمهما في نهاية السنة من أجل توفير معلومات عن المركز المالي وهما قائمتي الدخل والميزانية المالية، وقد ظلت هاتين القائمتين المعدتان على أساس الإستحقاق محور الإهتمام لكافة مستخدمي القوائم المالية، إلا أنها كانت تعاني من قصور في تقديم كل المعلومات اللازمة والضرورية لهم، لذا برزت الحاجة لوجود قائمة جديدة تعد وفق الأساس النقدي حيث تستطيع توفير ما عجزت عن تقديمه القوائم السابقة والتي عرفت بقائمة التدفقات النقدية، حيث أنها مرت بعدة خطوات وتغيرات في محتواها إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، باعتبارها من القوائم المالية الأساسية التي تنص المعايير المحاسبية على ضرورة إعدادها والإفصاح عنها في نهاية السنة المالية ضمن القوائم المالية للمؤسسة، وتبين قائمة التدفق النقدي الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية، وهذه الأنشطة متمثلة في الأنشطة التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية.

وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث سننتظر في المبحث الأول منه إلى عرض مختصر للقوائم المالية، أما في ما يخص المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع، وفي المبحث الثالث سنقوم بالتفصيل في هذه القائمة حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي (SCF)، وسنتطرق إلى مختلف المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في المبحث الأخير منه.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تمثل القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، وسنقوم في هذا المبحث بتقديم تعريفات عن القوائم المالية والتطرق إلى مستخدمي هذه القوائم بالإضافة إلى الإشارة بشكل مختصر إلى أهم القوائم المالية التي يتعين على المؤسسات أن تقوم بإعدادها.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية هي "المنتج النهائي لأي نظام محاسبي وهي عبارة عن تقارير تقدم إلى مستخدميها سواء كانوا داخل أو خارج المؤسسة"¹، وهي "المخرجات التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات"².

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة والمسجلة وفقاً لإجراءات محاسبية منطقية ومتسقة، الغرض منها يتمثل في فهم وتوضيح النواحي المالية للمؤسسة، وقد تبيين المركز المالي لهذه المؤسسة خلال فترة من الزمن كما هو الحال في الميزانية العامة، أو قد تكشف عن سير أنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما هو الحال في قائمة الدخل"³.

وفي تعريف آخر "هي تجميع البنود المختلفة حسب خصائصها المرتبطة بدورة النشاط الإقتصادي للوحدة المحاسبية، وتشمل العناصر الأساسية للقوائم المالية الأصول والخصوم وحقوق الملكية أو صافي الأصول والإيرادات والمصروفات والمكاسب"⁴.

من التعريفات السابقة يتبين لنا أن القوائم المالية هي المحصلة النهائية لأي نظام محاسبي، فهي توفر معلومات حول النواحي المالية للمؤسسة لمتخذي القرار، كما أنها تقوم بالكشف عن سير أنشطة المؤسسة وتوضيح مركزها المالي.

¹ يحي قللي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 23.

² منفي عبد الفتاح، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص 159.

³ C. Paramasivan, T. Subramanian, **financial management**, New Age International (P) Ltd, New Delhi, India, 2009, p 11.

⁴ هادي رضا الصفا، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 31.

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

تعد القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات اللازمة لمستخدمي تلك القوائم، والمتمثلين في¹:

- **المستثمرين:** يهتم المساهمون باستثماراتهم وتتطلب هذه الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الإحتفاظ أو بيع الإستثمارات، ويحتاج المساهمون أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.
- **العاملين:** يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، ويهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف؛
- **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.
- **الموردين وغيرهم من الدائنين والتجارين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضين فإن الدائنين والتجارين يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.
- **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي تهتم بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.
- **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام حيث تقدم مساهمة فعالة في الإقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.
- **الإدارة:** تهتم الإدارة بالتحليل المالي لسعيها إلى تحقيق الأهداف التالية²:
- تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات؛
- مدى النجاح الذي تم تحقيقه من خلال إنجاز الأهداف المرجوة للمؤسسة؛

¹ مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، ص 14، 13، متوفر على الموقع:

<http://ao-academy.org/arabic/2015/09/2899.html>, visité le 14/04/2019, a 23:15.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2007،

- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين، الأول يتمثل في قوائم مالية أساسية يتعين على المؤسسات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري وهي الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي والتغير في حقوق الملكية، والقسم الثاني يتمثل قوائم مكملة تعد بشكل اختياري مثل قوائم القيمة المضافة، القوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية... إلخ.

وفيما يلي نقدم تعريفات مختصرة للقوائم الأساسية:

1- قائمة المركز المالي: (الميزانية العمومية) هي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والإلتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وهي تعتبر القائمة الرئيسية التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة¹.

2- قائمة الدخل: يشار إليها بأنها قائمة الأرباح والخسائر وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسات خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المؤسسة².

3- قائمة التغير في حقوق الملكية: هي أكثر قائمة مالية صعوبة من حيث الإعداد والفهم، نظرا إلى تعقيدات هيكل رأس المال التي تفرضها قوانين الإقتراض ومجالس إدارة المؤسسات، وتحتوي على ثلاثة بنود رئيسية وهي: رأس مال الأسهم، علاوة إصدار رأس المال، الأرباح المحتجزة³.

4- قائمة التدفقات النقدية: تصف هذه القائمة التدفقات النقدية للمؤسسة، وهي توضح كيفية توليد الأموال وإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، وكذلك تقوم بتتبع آثار التغييرات النقدية⁴. والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني على اعتبارها عنصرا أساسيا في هذا البحث.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 37.

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 255.

³ عمار زكريا، عبد الله سالم، دور النسب المالية للتنبؤ في أسعار أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2014، ص 14.

⁴ Sandeef Goel, **Financial Statements Analysis**, Routledge, India, 2014, p 25.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي تلتزم المؤسسات بإعدادها والتي تقوم بعرض المعلومات المحاسبية وفق الأساس النقدي بدل أساس الإستحقاق، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المراحل الزمنية التي مرت بها هذه القائمة إلى أن أصبحت بشكلها الحالي، وكذلك سيتم التطرق إلى مفهومها إضافة إلى استخداماتها والأهداف التي تخدمها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

إذا ما اعتبرنا قائمة الدخل أداة لقياس نتيجة أعمال المؤسسة خلال الفترة المالية، أو الميزانية العمومية أداة لقياس مركزها المالي في نهاية تلك الفترة، فإن قائمة التدفق النقدي هي بمثابة الأداة المناسبة لقياس مركزها النقدي، وبالمقارنة مع القوائم المالية الأخرى تعتبر قائمة التدفق النقدي حديثة العهد نسبياً وقد شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطوراً ملحوظاً سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أم من حيث صور أو نماذج عرضها أم من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها¹.

وكانت المؤسسات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرضها بصفة طوعية في نهاية الخمسينات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة "من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت؟" كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي لتظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أصدر في عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية" كما أوصى جميع المؤسسات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأخرى، وفي عام 1963 أوصى المجمع نفسه في الرأي رقم (3) عنه بضرورة الإلتزام باتباع المعايير المهنية وذلك سواء في إعدادها أو في متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى أيضاً بتعديل تسميتها إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن المؤسسة ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات².

وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة البورصات الأمريكية (SEC) عام 1970 بيانها رقم (117) والذي طلبت فيه من جميع المؤسسات المسجلة فيها بضرورة تضمين تقاريرها المالية السنوية المقدمة

¹ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الإعراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 333.

² المرجع السابق، ص 333.

للبورصة قائمة لموارد الأموال واستخداماتها، ذلك ما دفع بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لأن يصدر في عام 1971 الرأي (19) الذي أوصى فيه بما يلي¹:

- تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي"؛
- أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية؛
- أن تصبح مشمولة برأي مدقق الحسابات عن القوائم المالية الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للمؤسسة؛
- أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للمؤسسة الخيار في إعدادها وعرضها إما وفقا لمدخل رأس المال العامل أو وفقا لمدخل التدفق النقدي.

وفي عام 1978 صدر عن المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (95)

الذي ألزم المؤسسات المساهمة الأمريكية بإصدار (قائمة التدفق النقدي) بدلا من قائمة التغيرات في المركز المالي والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، وقد أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي وتدفق نقدي من النشاط الإستثماري وتدفق نقدي من النشاط التمويلي، ووفقا للمعيار رقم (7) المعدل والصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة IASC عام 1993 والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977، تعرض القائمة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسات المساهمة، وقد أوصى المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية والنقدية المكافئة مصنفة حسب الأنشطة الرئيسية للمؤسسة وهي: الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الإستثمارية ثم الأنشطة التمويلية، كما ترك المؤسسة تختار في إعدادها إما الطريقة المباشرة أو غير المباشرة².

المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

سنقوم في هذا المطلب بتعريف قائمة التدفقات النقدية وأهمية هذه القائمة.

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية

توجد عدة تعريفات لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها ما يلي:

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها: " تلك الكشوفات المالية المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي

الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل، الإستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد في

¹ المرجع السابق ص 334.

² المرجع السابق، ص ص 334، 335.

التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، وتعرض الأثر النقدي الداخل والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحدث في المؤسسة خلال السنة المالية¹.

كما تعرف بأنها: "عبارة عن قائمة مالية حيث تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال فترة من الزمن، والهدف منها هو إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية المؤسسة خلال فترة من الزمن، وتعتبر القائمة غنية بالمعلومات المفيدة وتتكون من ثلاث فئات رئيسية: العمليات التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية"².

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن بيان يوضح من أين تم الحصول على أموال المؤسسة (مصادر الأموال) وأين تم إنفاقها (إستخدامات الأموال) خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهر أو سنة"³.
من التعريفات السابقة يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن قائمة تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية خلال فترة من الزمن، وتقوم بإظهار آثار هذه الأنشطة على النقد خلال الفترة المالية.

2- أهمية قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية فيما يلي⁴:

- التحليل التاريخي للأوضاع المالية للمؤسسة وتطور هذه الأوضاع، مما يساعد في بيان نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة وتقييم أدائها؛
- تقدير الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة استنادا إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها؛
- قائمة التدفقات النقدية تساعد المحلل في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة نتيجة لممارستها لنشاطها من إنتاج وبيع وشراء وتسديد وتمويل وغيرها؛
- بيان الكيفية التي حصلت فيها المؤسسة على النقد والكيفية التي تم بها استخدام هذا النقد سواء في عمليات التشغيل أو الإستثمار أو التمويل؛

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 120.

² نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص 343.

³ Joseph t. Straub, *The Agile Manager's Guide To Understanding Financial Statements*, Velocity business publishing, USA, 1997, p 38.

⁴ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 174، 175.

- تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من التشغيل في المستقبل؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح؛
- بيان أسباب لجوء المؤسسة إلى الإقتراض والمبالغ التي تم اقتراضها؛
- تقديم معلومات مفيدة لإدارة المؤسسة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط للمستقبل؛
- بيان الأخطاء التي وقعت فيها المؤسسة للعمل على معالجتها؛
- تقديم معلومات للدائنين والمساهمين عن فلسفة الإدارة المالية للمؤسسة؛
- إظهار التغيرات المالية والنقدية التي تعجز عن إظهارها القوائم المالية الأخرى.

المطلب الثالث: أهداف قائمة التدفقات النقدية

يمكن القول أن من بين الأهداف التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية ما يلي¹:

- **تقييم جودة ربحية المؤسسات:** تعتبر ربحية المؤسسة نتيجة لمختلف السياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة، تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والإستثمارية، وتوضح نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التفرقة بين الربح الصافي الذي يتم تحديده بموجب أساس الإستحقاق من خلال جدول حسابات النتائج، والتدفق النقدي الصافي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي من خلال قائمة التدفقات النقدية، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لربح صافي مرتفع لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس صحيح.
- لكن كلما ارتفع التدفق النقدي الصافي التشغيلي الموجب الذي حققته المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح، وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين، المساهمين، الإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يهتمهم الفرص المربحة لتوجيه استثماراتهم نحوها، والإدارة تستطيع التحقق من سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى مؤسسات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها.

- **تقييم السيولة:** تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في المدى القصير عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص183.

فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الإستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل.

المطلب الرابع: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والإنتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات

الخارجية كالتالي¹:

- استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى، إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الإحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الإقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات، وإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للإحتفاظ بالنقدية.

- استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين و بقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية؛

- قابلية المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها الجارية؛

- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛

- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛

- أثار الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

المبحث الثالث: هيكل قائمة التدفقات النقدية

في هذا المبحث سنتناول مصادر المعلومات وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية، كما سنقوم بعرضها

حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) في المطلب الثاني وحسب ما جاء به النظام المحاسبي

المالي (SCF) في المطلب الثالث، بالإضافة إلى توضيح الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم الأخرى في

المطلب الأخير.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل إلى صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 146.

المطلب الأول: مصادر المعلومات وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

1- مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية

بوجه عام لا يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من ميزان المراجعة بعد التسويات مثلما هو الحال مع قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، ولكن يتم الحصول على تلك المعلومات اللازمة لإعداد تلك القائمة عادة من خلال ثلاث مصادر وهي¹:

- قائمة مركز مالي مقارنة في نهاية الفترة المالية الحالية وفي نهاية الفترة المالية السابقة، حيث يوفر ذلك معلومات عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية من بداية الفترة الحالية حتى نهايتها؛
- قائمة دخل عن الفترة الحالية وذلك لأغراض المساعدة في تحديد مقدار النقدية الناتجة أو المستخدمة خلال الفترة؛
- بيانات عن عمليات مختارة يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ لأغراض توفير معلومات إضافية تفصيلية تحدد كيفية توليد النقدية أو استخدامها خلال الفترة.

2- خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

بعد مرحلة جمع المعلومات السابقة لابد لنا من استكمال ستة خطوات لإعداد قائمة التدفقات النقدية كما

يلي²:

- حساب صافي التغير في النقدية (الزيادة أو النقصان)؛
 - حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؛
 - حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية؛
 - حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية؛
 - حساب صافي التدفق النقدي بمزج النتائج المجمعة من أنشطة التشغيل، الإستثمار والتمويل؛
 - تقديم تقرير بأية أنشطة غير نقدية ملحوظة للإستثمار و/أو التمويل في جدول منفصل.
- المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7)**
- من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض قائمة التدفقات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (07).

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 288.

² جينكينز وآخرون، ترجمة نضال محمود الرمحي، المحاسبة الإدارية **Managerial Accounting**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص 368.

1- تبويب قائمة التدفقات النقدية

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS7 تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات رئيسية

ويتضمن كل نشاط منها نوعين من التدفقات، تدفقات داخلية وتدفقات خارجة على النحو التالي:

1-1- الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية التي تقوم بإظهار الآثار النقدية لمعظم العمليات اليومية والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الدخل، والتي لم يتم تعريفها كأنشطة استثمار أو أنشطة تمويل¹.

تعتبر التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً أساسياً عن المدى الذي ساهمت به عمليات المؤسسة في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون والحفاظ على القدرة التشغيلية للمؤسسة ودفع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء لمصادر تمويل خارجية، فالمعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة بالإقتران مع معلومات أخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، ويتم توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أساساً من الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد في المؤسسة وعليه فهي تنتج بشكل عام عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الدخل أو الخسارة، ومن أمثلة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مايلي²:

• **تدفقات نقدية داخلية:** وتتمثل في:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
- المقبوضات النقدية الناتجة عن منح حقوق امتيازات، الرسوم، العمولات، وغيرها من الإيرادات؛
- المقبوضات النقدية من مؤسسات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن التأمين؛

- المقبوضات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإتجار؛

• **تدفقات نقدية خارجية:** وتتمثل في:

- المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات؛
- المدفوعات النقدية لمؤسسات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن التأمين؛
- المدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإتجار؛

¹ Tom Clammer, **Statement Of Cash Flows, Preparation, Presentation, and Use**, Weley, USA, 2017, p 9.

² المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، إطار المفاهيم والمتطلبات، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014، ص ص 644، 645.

- المدفوعات النقدية للعاملين أو بالنيابة عنهم؛

- المدفوعات النقدية كضرائب الدخل أو أية ضرائب مستردة ما لم تكن مرتبطة مباشرة بأنشطة استثمارية أو تمويلية؛

- الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض التعامل أو الإتجار فيها تعتبر مثلها مثل المخزون الذي تم اقتناؤه لغرض إعادة بيعه لذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب أن تصنف كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة التشغيلية، وقياسا على ذلك فإن المدفوعات النقدية والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية تصنف عادة ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيراد في المؤسسة.

1-2- الأنشطة الإستثمارية: هي عبارة عن أنشطة تتضمن منح القروض وتحصيلها وشراء وبيع الإستثمارات وشراء وبيع الأصول الطويلة الأجل، وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية مؤشرا جيدا عن درجة نمو المؤسسة أو انكماشها، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة كلما دل ذلك على نمو نشاط المؤسسة واتجاهها نحو التوسع¹.

وترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية، وفيما يلي بعض الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية²:

• **تدفقات نقدية داخلية:** وتتمثل فيما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة؛

- المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو حصص في مؤسسات مشتركة (ولا يشمل ذلك المقبوضات النقدية من بيع أوراق مالية تعتبر معادلة للنقدية، وكذلك المقبوضات النقدية من بيع أوراق مالية تم شراؤها لأغراض التعامل أو الإتجار)؛

- المقبوضات النقدية الناتجة عن سداد الغير للقروض والسلف للمؤسسة (ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالمؤسسات المالية)؛

- المقبوضات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات،

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 89.

² المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 645.

ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية؛

• **تدفقات نقدية خارجية:** وتتمثل فيما يلي:

- المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل الأخرى، وتشمل هذه المدفوعات أية تكاليف تتحملها المؤسسة في سبيل التصنيع الداخلي للأصول الثابتة؛
- المدفوعات النقدية لشراء أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو للدخول في مؤسسات مشتركة (ولا يشمل ذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية تعتبر معادلة للنقدية، وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الإتجار)؛
- القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى (باستثناء القروض والسلف التي تقدمها المؤسسات المالية)؛
- المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

1-3- الأنشطة التمويلية: هي كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة والمتعلقة بمصادر التمويل

الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الإلتزامات)¹.

وتوضح هذه التدفقات هيكل تمويل المؤسسة ومدى اعتمادها على الإلتزامات الخارجية، ويحدد كمية ونوعية الأموال المتاحة من هذا المصدر، وهو ما يتيح الفرصة لإلقاء الضوء على العلاقة التأثيرية بين قطاع التمويل من ناحية وقطاعي التشغيل والإستثمار من ناحية أخرى². ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للمؤسسة، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي³:

• **تدفقات نقدية داخلية:** وتتمثل فيما يلي:

- المقبوضات النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية؛
- المقبوضات النقدية الناشئة عن إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهنات العقارية وغيرها من الإقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل؛

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

³ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 646.

• **تدفقات نقدية خارجية:** وتتمثل فيما يلي:

- المدفوعات النقدية للملاك لشراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها؛
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقرضة؛
- المدفوعات النقدية بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الإلتزامات عن موجودات مستأجرة ناتجة عن عقد إيجار تمويلي.

2- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية، وأوجب على المؤسسات اختيار إحدهما وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي¹:

- **الطريقة المباشرة:** حيث يتم بموجبها الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية؛
 - **الطريقة غير المباشرة:** ويتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار العمليات غير النقدية أو أية مبالغ مؤجلة أو مستحقة مرتبطة بمقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة أو مستقبلية، وكذلك بنود الدخل أو النفقات المرتبطة بالتدفقات النقدية الإستثمارية أو التمويلية.
- ومن الأفضل للمؤسسات أن تقوم بتقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة، حيث أن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، والتي لا تكون متاحة بموجب الطريقة غير المباشرة، ويمكن الحصول على معلومات عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية إما من السجلات المحاسبية للمؤسسة أو بتعديل المبيعات وتكلفة المبيعات (الفائدة والدخل المشابه لها، ومصروف الفائدة والأعباء المشابهة في المؤسسة المالية) والبنود الأخرى في قائمة الدخل بما يلي²:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والذمم المدينة والدائنة من العمليات التشغيلية؛
 - البنود غير النقدية الأخرى؛
 - البنود الأخرى التي لها أثر إستثماري أو تمويلي؛
- في ظل الطريقة غير المباشرة، يتم حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل

¹ المرجع السابق، ص 646.

² المرجع السابق، ص 646.

صافي الربح أو الخسارة بما يلي¹:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية؛
 - العناصر غير النقدية مثل الإهلاكات، المخصصات، الضرائب المؤجلة، أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من المؤسسات الزميلة؛
 - باقي العناصر التي تعتبر آثارها النقدية من الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية.
- أما في ما يخص تقديم التقارير المالية عن التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية يجب على المؤسسة أن تعرض وبشكل منفصل الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن الأنشطة الإستثمارية والتمويلية².

3- استثناءات في إعداد قائمة التدفقات النقدية

عند عرض قائمة التدفقات النقدية تواجه المؤسسات مجموعة من الصعوبات تتمثل في ما يلي:

3-1- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية: قد تقوم المؤسسة بتنفيذ أنشطة أجنبية لذا يتطلب المعيار رقم (7)

بخصوص التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية ما يلي³:

- يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية بنفس العملة التي تستخدمها المؤسسة في عرض قوائمها المالية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد بين تلك العملة والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي؛
- يتعين ترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية، وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية؛
- يجب التقرير عن التدفقات النقدية المحددة بعملة أجنبية بأسلوب منسجم مع المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين "تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛
- لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تدفقات نقدية، ولكن يجب عرض أثر تغيرات سعر الصرف على النقدية وما في حكمها المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية وذلك من أجل تسوية النقدية وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة، كما يجب عرض هذا المبلغ منفصلاً عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والتمويلية والإستثمارية، ويتضمن

¹ المرجع السابق، ص ص 646.

² المرجع السابق، ص 647.

³ المرجع السابق، ص 648.

هذا أيضا الفروق إن وجدت بين أسعار الصرف التي حدثت بها التدفقات النقدية وأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة المالية.

3-2- الفائدة وتوزيعات الأرباح: يجب الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية من الفوائد ومن توزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل منفصل، كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة تتصف بالثبات من فترة لأخرى كعناصر خاصة بالأنشطة التشغيلية أو التمويلية أو الإستثمارية كما يلي¹:

- تصنف الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة عادة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل بالنسبة للمؤسسات المالية، ولكن لا يوجد إجماع في الرؤى بالنسبة لتصنيف هذه التدفقات النقدية بالنسبة للمؤسسات الأخرى، وقد تصنف الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل حيث أنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ويمكن تصنيف الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لأنشطة تمويلية وتدفقات نقدية لأنشطة إستثمارية على التوالي لأنها تمثل تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد على الإستثمارات؛

- يمكن تصنيف توزيعات الأسهم المدفوعة على أنها تدفق نقدي تمويلي لأنها تمثل تكلفة الحصول على الموارد المالية، وقد يتم تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مقدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية.

3-3- الضرائب على الدخل: يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب المدفوعة عن الدخل، ويجب تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية ما لم يتم التعرف عليها بشكل محدد على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية، وتنشأ الضرائب على الدخل من المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية والتي يتم تبويبها على أنها أنشطة تشغيل أو إستثمار أو تمويل في قائمة التدفقات النقدية، وعلى الرغم من سهولة تحديد علاقة الضريبة المستحقة بأنشطة الإستثمار أو التمويل إلا أنه من الصعب عمليا تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب حيث أنها تنشأ في فترة مختلفة عن التدفقات النقدية من المعاملة الرئيسية، ولذلك فإن المدفوعات من الضرائب تبوب عادة كتدفقات نقدية من أنشطة التشغيل، ولكن عندما يتم تحديد التدفق النقدي الضريبي بشكل عملي عن كل معاملة على حدى والتي ينشأ عنها تدفقات نقدية والتي تبوب على أنها أنشطة إستثمارية أو تمويلية، فإن التدفق النقدي الضريبي يبوب على أنه نشاط إستثماري أو تمويلي كلما كان ذلك

¹ المرجع السابق، ص 648، 649.

ملائماً، وعندما يتم توزيع التدفقات النقدية الضريبية بين أكثر من نوعية واحدة من النشاط فإنه يتم الإفصاح عن إجمالي مبلغ الضرائب المدفوعة¹.

3-4- الإستثمار في شركات تابعة وزميلة ومشاركة وشراء شركات تابعة وشركات أخرى

من خلال هذه الفقرة سيتم إيضاح كيفية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالإستثمار في شركات تابعة وشركات شقيقة على النحو التالي²:

- عند المحاسبة عن الإستثمار في شركة زميلة أو تابعة باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة، فإن المستثمر يقتصر عند إعداده لقائمة التدفق النقدي على إثبات التدفقات النقدية بينه وبين الجهات المستثمر فيها كتوزيعات الأرباح والسلف؛

- ينبغي على المؤسسة التي تظهر حصتها في مؤسسة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية أن تدرج في قائمة التدفق النقدي الخاص بها التدفقات النقدية المتعلقة باستثماراتها في المؤسسة الأخرى التي تسيطر عليها بالمشاركة وكذلك التوزيعات والمدفوعات والمقبوضات بينها وبين المؤسسة الأخرى.

ومن خلال هذه الفقرة سيتم إيضاح ما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) في الإفصاح عن المجموع الكلي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء أو بيع الشركات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى وذلك بشكل منفصل وكجزء من أنشطة الإستثمار كما ألزم المعيار الإفصاحات التالية لكل عمليات الشراء أو البيع للشركات التابعة والوحدات الأخرى³:

- إجمالي ثمن الشراء أو البيع؛
- الجزء من ثمن الشراء أو البيع المدفوع بالنقد أو ما يعادله؛
- مبلغ النقدية أو ما يعادلها في الشركات التابعة أو مؤسسات الأعمال التي تم شرائها أو بيعها؛
- مبلغ الأصول والخصوم بخلاف النقدية وما في حكمها في الشركات التابعة أو مؤسسات الأعمال الأخرى التي تم شرائها أو بيعها مبوبة إلى مجموعة رئيسية.

ويساعد ما سبق في تمييز هذه التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ولا يتم خصم التدفقات النقدية الناتجة عن البيع من تلك الآثار الناجمة عن الشراء.

¹ المرجع السابق، ص 649.

² المرجع السابق، ص 649.

³ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 174.

3-5- العمليات غير النقدية: يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 أن يتم استبعاد الأنشطة غير النقدية الإستثمارية والتمويلية من قائمة التدفقات النقدية والتقرير عنها في موضع آخر من القوائم المالية بطريقة توفر كل المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة، وعلى الرغم من أن كثيرا من أنشطة الإستثمار والتمويل تؤثر على هيكل رأس المال والأصول للمؤسسة فإنه لا يكون لها تأثيرا مباشرا على التدفقات النقدية الجارية، وإن استبعاد العمليات غير النقدية من قائمة التدفق النقدي يتفق مع هدف قائمة التدفق النقدي حيث أن هذه العناصر لا تتطلب تدفقات نقدية في الفترة الجارية، ومن أمثلة العمليات غير النقدية نجد الإستحواذ على الأصول إما بواسطة الشراء وتحمل الإلتزامات المباشرة أو من خلال التأجير التمويلي، إصدار أسهم مقابل الحصول على أصول وتحويل الديون إلى حقوق الملكية¹.

3-6- العناصر غير العادية: يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالعناصر غير العادية بشكل منفصل ويتم تبويبها حسب نشأة هذه العناصر إلى أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل، والإفصاح المستقل عن هذه العناصر يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفهم طبيعتها وأثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة².

3-7- إفصاحات أخرى: يجب أن تفصح المؤسسة عن الأرصدة الهامة للمبالغ النقدية وما يعادلها والتي تحتفظ بها المؤسسة وغير المتاحة للإستخدام بواسطة المجموعة مع تعليق الإدارة على ذلك، ومن أمثلة ذلك أرصدة النقدية وما يعادلها التي تحتفظ بها شركة تابعة تعمل في دولة أجنبية حيث توجد رقابة أو قيود قانونية مطبقة عندما تكون مثل هذه الأرصدة غير متوفرة للإستعمال من قبل الشركة الأم أو الشركات التابعة الأخرى. ويمكن أن تكون هناك معلومات إضافية تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم المركز المالي وسيولة المؤسسة، إن الإفصاح عن هذه المعلومات مع تعليق الإدارة على ذلك يعد أمرا مرغوبا به ويمكن أن يشمل³:

- مبالغ التسهيلات الإئتمانية غير المسحوبة والتي يمكن أن تكون متوفرة لأغراض الأنشطة التشغيلية المستقبلية أو لسداد إلتزامات رأسمالية مع بيان أية قيود على استخدام هذه التسهيلات؛

- الإفصاح عن المبالغ الإجمالية للتدفقات النقدية التي تمثل زيادات في الطاقة الإنتاجية بشكل منفصل عن تلك التدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، حيث أن هذا الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية لتقرير ما إذا كانت المؤسسة تقوم بالإستثمار بشكل ملائم بالنسبة للمحافظة على الطاقة التشغيلية،

¹ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 650.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 651.

فالمؤسسة التي لا تقوم بالإستثمار بشكل ملائم للمحافظة على الطاقة التشغيلية يمكن أن تعرض ربحيتها المستقبلية للخطر من أجل السيولة الجارية وتوزيعات الأرباح لمالكي المؤسسة؛

- إن الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم أفضل للعلاقة بين التدفقات النقدية للمؤسسة ككل وتلك التدفقات المتعلقة بأجزائها ومدى توافر وتنوع التدفقات النقدية من الأنشطة.

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

إن الهدف من قائمة التدفقات النقدية هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك معلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، وتقدم قائمة التدفقات النقدية مداخل وخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها¹:

- التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة التي لا ترتبط لا بالأنشطة الإستثمارية ولا بالأنشطة التمويلية)؛

- التدفقات النقدية التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛

- التدفقات الناتجة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال ناتجة عن فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملية، الإستثمارية والتمويلية.

وتقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة فالطريقة المباشرة التي وصى بها النظام المحاسبي المالي تتمثل في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي وتقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة للفترة المقصودة، والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين)، التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى².

¹ الجمهورية الجزائرية، قرار متضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها،

الصادر بتاريخ 23 رجب عام 1429، الموافق لـ 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 26.

² المرجع السابق، ص 26.

ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي وفق هاتين الطريقتين كما يلي:

1- الطريقة المباشرة: تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي¹، ويتم حساب العناصر المكونة لجدول التدفقات النقدية كما يلي²:

1-1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تشمل العناصر التالية:

- **التحصيل المقبوض من الزبائن = حساب 70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة + الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة - حساب 709 التخفيضات التجارية الممنوحة - التغير في رصيد حساب 411 الزبائن والحسابات الملحقة (من خلال الفرق بين رصيد آخر مدة ورصيد أول مدة) .**
- **التحصيلات الأخرى = حساب 74 إعانات الاستغلال + حساب 757 الإيرادات الإستثنائية من عمليات التسيير + حساب 758 الإيرادات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب 487 الإيرادات المسجلة مسبقاً.**
- **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = حساب 60 المشتريات المستهلكة (ما عدا حساب 609 التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات) + حساب 61 الخدمات الخارجية + حساب 62 الخدمات الخارجية الأخرى + حساب 63 أعباء المستخدمين (يستثنى منها التغير في رصيد حساب 401 المورد والمخزونات والخدمات، التغير في رصيد حساب 467 الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة، التغير في حساب 42 المستخدمين والحسابات الملحقة، التغير في حساب 63 الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة).**
- **المبالغ المدفوعة لمتعاملين آخرين = حساب 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + حساب 65 الأعباء العملياتية الأخرى ويستثنى (-) التغير في حساب 445 الرسم على القيمة المضافة، والتغير في حساب 485 الأعباء المسجلة مسبقاً.**
- **فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة تضم حساب 66 الأعباء المالية.**
- **الضرائب على النتائج المدفوعة = حساب 695 الضرائب على الأرباح من نتائج الأنشطة العادية - التغير في رصيد حساب 444 الدولة والضرائب على النتائج.**
- **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية = حساب 77 الإيرادات غير العادية - حساب 67 الأعباء غير العادية.**

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 173، 176.

1-2- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: تشمل عمليات تسديد أموال من أجل إقتناء إستثمار

وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتحدد كما يلي:

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة والمعنوية.

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتتمثل في حساب 76 الإيرادات المالية.

(+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

(-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتمثل التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية (+) القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

(-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتمثل التغير في القيم الثابتة المالية (+) القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

1-3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: هي أنشطة تكون ناتجة عن حركة حجم وبنية الأموال

الخاصة أو القروض، وتشمل ما يلي:

- التحصيل الناتج عن إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب 101 رأس المال (+) التغير في حساب 103 العلاوات المرتبطة برأس المال المؤسسة.

- الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها وتتمثل في حساب 12 نتيجة السنة المالية السابقة غير المسجلة في الإحتياطيات.

- التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب 16 القروض والديون المماثلة.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على النقديات وما يعادلها فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على

الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الاجل القصير بمعنى التوظيفات قصيرة المدى سهلة التحول إلى سيولة، والجدول التالي يوضح نموذجا عن الطريقة المباشرة:

الجدول رقم (01): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية: التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمالية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار: المسحوبات عند اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)

			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 35.

2- الطريقة غير المباشرة: يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الإستحقاق وليس الأساس النقدي، ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجراؤها على صافي الربح لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية ما يلي¹:

• إضافة الأعباء غير النقدية إلى صافي الربح: ومنها:

- إهلاك الأصول الثابتة.

- إطفاء الأصول المعنوية غير الملموسة.

- الديون المشكوك في تحصيلها.

• تعديل التغيرات التالية في رأس المال العامل: وتتمثل في:

- طرح الزيادة في الأصول المتداولة.

- إضافة النقص في الأصول المتداولة.

- إضافة الزيادة في الإلتزامات المتداولة.

- طرح النقص في الإلتزامات المتداولة.

• تعديل العناصر غير التشغيلية التالية:

- طرح أرباح بيع الأصول الثابتة.

- إضافة خسائر بيع الأصول الثابتة.

والجدول التالي يوضح قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة:

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 178، 179.

الجدول رقم (02): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: -الإهلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار: مسحوبات عن اقتناء تثبيبات تحصيلات التنازل عن التثبيبات تأثير تغيرات محيط الإدماج
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)

			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 36.

المطلب الرابع: الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم الأخرى

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والميزانية وكذلك الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وجدول حسابات النتائج.

1- الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والميزانية

تعد قائمة التدفقات النقدية والميزانية من بين القوائم الأساسية التي يعتمد عليها مختلف مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، والجدول التالي يوضح الفرق بين هاتين القائمتين:

الجدول رقم (03): الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والميزانية

من خلال الميزانية	من خلال قائمة التدفقات النقدية	
الأموال تعني رأس المال العامل	الأموال تعني النقد والنقد المعادل	مفهوم الأموال
إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية	الأهداف
_ تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل _ تعرض حسب العناصر المتداولة والعناصر غير المتداولة	_ تعرض مصادر واستخدامات النقد حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، وتمويلية _ الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر إفصاحا	الشكل وطرق العرض
تعرض في محتوى الميزانية	لا يمكن عرضها في محتوى جدول تدفقات الخزينة	كيفية عرض العناصر غير النقدية

المصدر: شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 197.

2- الفرق بين قائمة تدفقات النقدية وجدول حسابات النتائج

سنقوم بتوضيح الفرق بين جدول حسابات النتائج وقائمة تدفقات النقدية كالتالي:

يوضح جدول حسابات النتائج نتيجة نشاطات المؤسسة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الإستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة وتكاليفها، وتبدأ حسابات النتائج بصافي الإيرادات والتي تمثل قيمة المبيعات النقدية خلال السنة المالية، ثم يتم خصم تكلفة المبيعات من تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها للحصول على إجمالي الربح، الذي يخصم منه بعد ذلك المصاريف التشغيلية التي تحملتها المؤسسة خلال الفترة حتى تصل في النهاية إلى الربح قبل الضريبة¹.

إن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها المؤسسة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى المؤسسة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات وتكاليفها للمؤسسة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الإستحقاق، فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان آجلاً أو على الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة حسابات النتائج على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد، لذلك يجب التفرقة بين مفهوم الربح أو النتيجة ومفهوم التدفق النقدي، إذ في احتساب الربح الصافي تدخل عناصر لا يترتب عليها تدفق نقدي كاهتلاك الأصول الثابتة المادية الملموسة، أو إطفاء الأصول المعنوية غير الملموسة، وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات، في حين أن عناصر كهذه لا تراعى في احتساب التدفق النقدي الصافي، لذلك يمكن القول أن جدول حسابات النتائج يعاني من بعض نقاط الخلل التي تتمثل فيما يلي²:

- عدم تطابق رصيد الربح الصافي الذي يظهر في حسابات النتائج هذه مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي، وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الإستحقاق، أما جدول حسابات النتائج فيقوم على أساس الإستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وأعباء حتى لو لم يقبض هذا الإيراد أو لم تدفع هذه الأعباء، لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح من خلال حسابات النتائج؛

- الأخذ بأساس الإستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل الأعباء والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المؤسسة؛

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² المرجع السابق، ص 198، 200.

- يلخص حسابات النتائج بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المؤسسة على الدفع؛

- قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للإجتهد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الإهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها، أما قائمة التدفقات النقدية فهي توضح المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدييات أول المدة وآخر المدة، ويتم إعداد هذه القائمة وفقا للأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الإستثمارية والأنشطة التمويلية، ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة عال وأكبر من الإلتزامات المتداولة بكثير ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم إستغلال النقد في إستثمارات قصيرة الأجل، وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من إلتزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة المؤسسة، وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وحسابات النتائج، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمرا ضروريا عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذا الجدول سد الفجوات الموجودة في القوائم المالية الأخرى مثل تحديد أثر الأعباء النقدية كالإهلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي، وبيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو الأعمال الدفترية التي تظهرها حسابات النتائج، كذلك إظهار صافي النقد في بداية ونهاية الفترة، وتوزيع عناصر التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة عن الوضع المالي للمؤسسة، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج كل على حدة فمثلا تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما يظهر حسابات النتائج المبيعات سواء الآجلة منها أو النقدية في حين تقوم قائمة التدفقات النقدية بإظهار عنصر المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض منها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في حسابات النتائج مع التغير في المدينين في الميزانية.

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن إستخدامها في إشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الإسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لأنشطة المؤسسة، وتختلف هذه النسب حسب

أغراض المحللين الماليين، لذلك يجب على المحلل المالي إختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لبعض هذه النسب.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم السيولة

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من إستثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل¹، ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة ما يلي:

1- نسبة تغطية النقدية: تقيس هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض أو بواسطة أدوات الملكية². أي أنها تقيس مدى تغطية التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للتدفقات النقدية اللازمة لعمليات الإستثمار والتمويل، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية³:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية} / \text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

2- نسبة تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل: وتعكس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة إحتياجاتها التمويلية الضرورية، وتقاس هذه النسبة بموجب العلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل)}}$$

¹ محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 164.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165.

³ مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 142.

⁴ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 165، 166.

3- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليعين مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وتقاس بالعلاقة التالية¹:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

4- نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون: وتوضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، وتقاس بالعلاقة التالية²:

نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعدل على أساس الإستحقاق وصافي التدفق النقدي المعدل على الأساس النقدي وهذا المقياس يقيس مدى أهمية إرتفاع النقدية المتحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الدخل بموجب مبدأ الإستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المؤسسات المماثلة³، وهي ثلاث نسب:

1- نسبة النشاط التشغيلي: توضح هذه النسبة مدى قدرة وظيفة الإستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الإستحقاق، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة، وتحدد وفق العلاقة التالية⁴:

¹ محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، مرجع سبق ذكره، ص ص 164، 165.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 187.

³ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

⁴ شعيب شنوف: مرجع سبق ذكره، ص ص 183، 184.

نسبة النشاط التشغيلي = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية/ الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة

2- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المبيعات السنوية في توليد تدفقات تشغيلية كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحصيل حقوقها من عند الزبائن، وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك مؤشرا جيدا للمؤسسة¹:

نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ المبيعات HT

ويقصد بالإحتياجات النقدية الأساسية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية والديون المستحقة خلال السنة المالية.

3- نسبة العائد على الأصول من الأنشطة التشغيلية: يوضح مدى مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وتوضح بالعلاقة التالية²:

نسبة العائد على الأصول من الأنشطة التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ مجموع الأصول

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات التمويلية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم هذه النسب³:

1- نسبة التوزيعات النقدية: وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة إلتزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

¹ المرجع السابق، ص 190.

² أمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 350.

³ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166، 167.

2- نسبة الإنفاق الرأسمالي: توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجية في تمويل حياة الأصول الثابتة وذلك بتوفير مؤشرات تفيد المستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم، كما تقيس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في اتباع سياسة عقلانية في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل للمحافظة على التوازن المالي، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات}}$$

3 - نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات : وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الإستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية وهي تقاس بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات} = \frac{\text{المتحصلات النقدية من الفوائد والتوزيعات/ صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

المطلب الرابع: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية

إن الأساس الذي يقوم عليه التحليل المالي للتدفقات النقدية يتمثل في تجزئة نشاط المؤسسة إلى مجموعة من أنشطة وعمليات تنتج عنها مجموعة من التدفقات النقدية (داخلة وخارجة)، وكل هذه العمليات التي تقوم بها المؤسسة تترجم إلى تدفقات الخزينة في شكل تحصيلات وتسديدات حيث³:

$$\text{التغير في الخزينة الصافية} = \text{فائض خزينة الإستغلال} + \text{فائض خزينة الإستثمار} + \text{فائض خزينة التمويل}$$

1- فائض الخزينة المرتبطة بعمليات التشغيل (ETOG) أو (FNTA):

تتمثل التدفقات النقدية الصافية المرتبطة بالنشاط أو التسيير (FNTA) في الأخذ بين إيرادات النشاط المحصلة وأعباء النشاط المسددة، ويمكن حسابها من خلال القدرة على التمويل الذاتي (CAF) بالعلاقة التالية⁴:

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ Jean Barreau & Jacqueline Delahaye & Florence Delahaye, *Gestion Financière, Manuel & Applications*, 15 ème édition, Dunod, Paris, France, 2006 , p238.

⁴ Ibid, p234.

$$\text{FNTA} = \text{القدرة على التمويل الذاتي} - \text{التغير في المخزونات} - \text{التغير في الحسابات الدائنة} + \text{التغير في الديون الأخرى.}$$

معناه :

$$\text{FNTA} = \text{القدرة على التمويل الذاتي} - \text{التغير في احتياجات رأس المال العامل}$$

أي:

$$\text{FNTA} = \text{CAF} - \Delta \text{BFR} \text{ أو } (\text{ETOG})$$

وتسمح التدفقات النقدية المرتبطة بعمليات التسيير بمعرفة ما إذا كان النشاط الحالي يحسن ويرفع من مستوى الخزينة أم لا، وكذلك يسمح بمعرفة العمليات التي تؤثر سلبا عليها، فإذا كانت عمليات التسيير تؤدي إلى التخفيض من مستوى الخزينة ($\text{ETOG} < 0$) في هذه الحالة تكون المؤسسة في حالة حرجة يمكن أن ينتج عنه خطر نقص السيولة في الأجل القصير، وفي حالة حدوث العكس أي إذا كانت عمليات التسيير ترفع من مستوى الخزينة ($\text{ETOG} > 0$) فهذا دليل على تمتع المؤسسة بقدرة على التمويل الذاتي وهو أيضا مؤشر جيد يدل على مستوى جيد من الربحية (السيولة)¹.

1-1- فائض الخزينة للإستغلال (ETE):

نتحصل على فائض خزينة الإستغلال (ETE) من خلال الفرق بين تحصيلات الإستغلال ونفقات الإستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة، حيث مجموع هذين التدفقين يؤدي إلى تشكيل فائض خزينة الإستغلال (ETE)². ويعرف بأنه هو النقد الناتج خلال السنة عن طريق عمليات الإستغلال فقط، وبحسب وفق العلاقة التالية³:

$$\text{ETE} = \text{تحصيلات على المبيعات} - \text{تسديدات على المشتريات} - \text{تسديدات على مصاريف الاستغلال الأخرى} - \text{الرسم على القيمة المضافة المدفوعة}$$

¹ Ibid, p235.

² إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص.124.

³ Jean Barreau & Jacqueline Delahaye & Florence Delahaye, Op, Cit , p234.

ويتم حساب فائض الخزينة للاستغلال (ETE) باستخدام الطرق التالية¹:

1-1-1 حساب ETE انطلاقاً من الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE):

يعبر الفائض الإجمالي للإستغلال عن الفرق بين إيرادات الإستغلال ومصاريف الإستغلال إلا أن المصاريف والإيرادات الداخلة في حساب الفائض الإجمالي للإستغلال يتأثران بالتغيير في المخزون (مواد أو منتجات) ويرجع ذلك إلى تخزين المشتريات من المواد الأولية قبل استخدامها وتخزين المنتجات قبل بيعها وبالتالي فإن هذه العناصر المخزنة لم تساهم في تكوين الفائض فلا بد من استبعادها وذلك كما يلي:

لدينا:

$$ETE = \text{تحصيلات من المبيعات HT} + \text{التغير في الإنتاج المخزن} - \text{تسديدات المشتريات HT} - \text{أعباء أخرى للإستغلال} - \text{التغير في ذمم الإستغلال} + \text{التغير في ديون الإستغلال} \dots 1$$

ولدينا أيضاً:

$$EBE = \text{تحصيلات من المبيعات HT} + \text{التغير في الإنتاج المخزن} - \text{تسديدات المشتريات HT} - \text{التغير في المخزون} - \text{أعباء الإستغلال الأخرى} \dots 2$$

حيث أن:

- التغير في الإنتاج المخزن = مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة.

- التغير في مخزون المشتريات = مخزون أول المدة - مخزون آخر المدة.

ويطرح (2) من (1) نجد:

$$ETE - EBE = (1) - (2) = \text{التغير في الإنتاج المخزن} + \text{التغير في المخزون} + \text{التغير في ذمم الإستغلال} - \text{الإستغلال} - \text{التغير في ديون الإستغلال}.$$

إن مجموع التغير في المخزونات والتغير في الذمم (الحقوق) يعبر عن التغير في الإحتياج في رأس

المال العامل (Δ BFRE) وبالتالي:

$$\rightarrow EBE - ETE = \Delta \text{ BFRE}$$

$$\rightarrow ETE = EBE - \Delta \text{ BFRE}$$

¹ Ibid, p p 236, 237.

أي:

فائض الخزينة للإستغلال = الفائض الإجمالي للإستغلال - التغير في الإحتياج في رأس المال
العامل للإستغلال.

1-1-2 حساب ETE انطلاقاً من التحصيلات والتسديدات (TTC) على مستوى الإستغلال:

ويستند هذا الحساب إلى التعريف الدقيق لمفهوم ETE ويجعل فهم المعنى بشكل أفضل حيث:

فائض الخزينة للإستغلال = تحصيلات الإستغلال TTC - تسديدات الإستغلال TTC.

- إذا كان ETE سالب: فهذا يعني أن أنشطة الاستغلال استهلكت الخزينة بدلا من تحصيلها، في هذه الحالة تكون التحصيلات أقل من التسديدات وهذا ما يدل على أن المؤسسة في وضعية حرجة يمكن أن تنعكس سلبا على مردودية المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لابد من توفر النقدية اللازمة من أجل الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. لهذا يجب التحكم في تطور فائض الخزينة للإستغلال بشكل منتظم.

2- فائض الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار والتمويل (ETOIF):

يعتبر الجزء الأول من جدول التمويل الوثيقة الأفضل لتحديد هذين النوعين من التدفقات كما يظهره

الشكل التالي¹:

¹ Ibid, p p 237,238.

الشكل رقم (01): فائض الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار والتمويل (ETOIF)



Source : Jean Barreau & Jacqueline Delahaye & Florence Delahaye, **Gestion Financière, Manuel & Applications**, 15 ème édition, Dunod, Paris, France, 2006 , p238.

3- التغيير في الخزينة الصافية (ΔTN):

هي مجموع الفائض في الخزينة الناتجة عن العمليات الثلاثة (التسيير، الإستثمار والتمويل) وعليه إذا كان الفائض في كل دورة موجب هذا يسمح بتحقيق خزينة متوازنة، ويمكن حساب التغيير في الخزينة الصافية بالعلاقة التالية¹:

$$\text{التغيير في الخزينة الصافية} = \text{فائض خزينة الإستغلال} + \text{فائض خزينة الإستثمار} + \text{فائض خزينة التمويل}$$

¹ Ibid, p238.

خلاصة

خلال هذا الفصل تبين لنا أن قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية بما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة وكذا تقييم الربحية والسياسات المالية المتبعة، على اعتبار أن هذه المؤشرات تقدم على الأساس النقدي الذي يمنح تشخيص دقيق عن الوضع المالي للمؤسسة، وكذلك لما تحتويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة.

وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الدلالة على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة اللازمة للتشغيل، وكلما كان صافي التدفقات النقدية موجبا دل ذلك على أهمية سيولة المؤسسة وربحياتها.

وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية في كونها تقدم مؤشرا عن درجة توسع ونمو المؤسسة أو درجة انكماشها، فكلما زادت هذه التدفقات فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على توسع النمو. كما تأتي أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في كونها تعطي مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المؤسسة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية أو التمويل بالإقتراض باعتبار أن هناك حدا أقصى للتمويل بالإقتراض والذي إذا تجاوزته المؤسسة غالبا ما تواجه مشاكل من بينها العسر المالي.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

باستخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

تمهيد

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس

الإستحقاق في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

المبحث الثالث: استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

خلاصة

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة فيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية وتقييم الأداء المالي سنحاول تجسيدها تطبيقياً وميدانياً من خلال إسقاط معطيات الجزء النظري ووضعها محل اختبار على مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وذلك بحساب المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق، كما سنقوم بحساب المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تسمح بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة بدقة، وكل هذه التطبيقات والإختبارات ستتم وفقاً للبيانات المالية للقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

وفي هذا الفصل سوف يتم عرض الدراسة التطبيقية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى تقديم مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى استخدام مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وفي المبحث الثالث والأخير سنتطرق إلى استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

تعتبر مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل، إذ أنها تعمل على استغلال مادة الفلين، وتسعى من خلال هذا إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين مع إبراز أهميتها وأهدافها وعرض هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

أنشأت المؤسسة الوطنية للفلين (SNL) بمقتضى الأمر رقم 67 بتاريخ 1976/09/09م مقرها الجزائر العاصمة، وطبقا للإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسات وبموجب الأمر 43/72 المؤرخ في 1983/01/2 تم إنشاء المؤسسة تحت اسم المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة المشتقة منه (ENL)، حيث تم نقل مقرها من الجزائر العاصمة إلى ولاية جيجل، وبعد صدور القوانين 04-88/03-88/01/01-88 المؤرخة في 1988/01/12 والتي تضمنت استقلالية المؤسسة العمومية، حوّلت المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة إلى مؤسسة اقتصادية عمومية مستقلة، ثم حوّلت إلى مؤسسة عمومية في شكل شركة ذات أسهم بعقد موثق مؤرخ في 1991/03/16 حيث قدر رأس مالها بـ 20.000.00 دج مقسمة إلى 800 سهم، وفي عام 1992 تم رفع رأس مالها إلى 50.000.00 دج، وفي عام 1994 تم نقل المقر إلى ولاية عنابة نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية وفي تاريخ 2000/06/05 بعقد موثق تمت مطابقة القانون الأساسي للمؤسسة وأنشئ مجمع صناعة الفلين (G.L.A/spa) والفروع المنبثقة عنه برأس مال يقدر بـ 50.000.00 دج، وفي 2000/07/01 بعقد موثق تم إنشاء فرع جيجل الكاتمية للفلين المؤسسة العمومية الاقتصادية في الشكل القانوني لشركة ذات أسهم برأس مال قدره 1.000.00 دج والذي يقدر حاليا بـ 351.175.00 دج، وفي 2006/03/08 وبموجب تعديل القانون الأساسي للمؤسسة أصبحت تابعة إلى المجمع « S.O.D.I.A.F » كما أن مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين تعتبر حاليا إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية (E.N.L) سابقا حيث يوجد مقر المؤسسة بطريق بجاية -جيجل- ويتربع على مساحة تقدر بـ 4.60 هكتار، ويتكون من ورشتين الأولى لإنتاج الفلين والثانية لإنتاج المواد العازلة، كما تقدر المساحة المغطاة للمصنع كليا بـ 10.642م² تتوزع كما يلي¹:

- ورشة إنتاج الفلين الممدد مساحتها تقدر بـ 5.374 م².

- ورشة المنتجات العازلة مساحتها تقدر بـ 1800 م².

¹ وثائق داخلية مقدمة من طرف المؤسسة.

- ورشة الصيانة مساحتها تقدر ب 750م².
- المخزن مساحته تقدر ب 1.130م².
- الإدارة وملحقاتها مساحتها تقدر ب 786م²، ومن جهة أخرى يضم المصنع مساحة مهيأة وغير مغطاة تقدر ب 8.350م² تستعمل لتخزين المادة الأولية المتمثلة في الفلين، قدرة استيعابها تصل إلى 27.000 قنطار، وفيما يخص عدد العمال بالمؤسسة فإنه يتناقص سنة بعد أخرى حيث بلغ عددهم سنة 1994 حوالي 178 عاملا، وأصبح سنة 1997 حوالي 151 عامل، وسنة 2001 ما يقارب 148 عاملا ليصل سنة 2002 إلى 136 عاملا، ويرجع هذا التناقص إلى طموح المؤسسة في تخفيض عدد العمال إلى 120 عامل في ظل الإتفاقية العامة للمؤسسة وإلى التطورات الإقتصادية في جو المنافسة وذلك بالإحالة على التقاعد وإدخال عمال مؤقتين جدد وتوفير تسهيلات للعمال الراغبين في التقاعد قبل السن القانوني للتقاعد وتقديم مكافأة لهم، إلى أن أصبح عدد العمال سنة 2018 ما يقارب 86 عاملا موزعين على مختلف المصالح مع العلم أن عدد العمال الدائمين هو 7 والباقي عبارة عن عمال مؤقتين وذوي العقود، حيث يداوم العمال بنظام عادي أي 8 ساعات يوميا.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى كل من أهمية وأهداف مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

1- أهمية مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

يمكن حصر الأهمية الإقتصادية للمؤسسة فيما يلي¹:

- تعتبر من المؤسسات العمومية التي حافظت على نشاطها وبقيت مستمرة في الإنتاج، فهي تشكل دعما للقطاع العمومي.
- المساهمة في تغطية احتياجات السوق الوطنية من مادة الفلين والمواد العازلة والسعي لتصدير أكبر كمية ممكنة من الإنتاج، مما يعني المساهمة في زيادة الصادرات على المستوى الإقتصادي الوطني وجلب العملة الصعبة وتنشيط حركة التعاملات مع الخارج.
- دعم القطاع الصناعي على المستوى المحلي والقومي، واستغلال طاقات محلية خاصة من مادة الفلين التي تغطي مساحات واسعة من تراب الولاية والولايات المجاورة.

¹ وثائق داخلية مقدمة من طرف المؤسسة.

2- أهداف مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

- وتسعى المؤسسة من خلال عملها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها مايلي¹:
- تسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن كأى مؤسسة اقتصادية.
 - توسيع مجال نشاطها وذلك بفتح نقاط جديدة لإنتاج وتسويق المنتجات.
 - اتباع الطرق المتطورة في الإشهار لتسويق منتجاتها.
 - السعي إلى تطوير العلاقات مع الدول الأجنبية من أجل تسويق منتجاتها إليها.
 - تغطية السوق الوطنية من منتجات الفلين والمواد العازلة والتي هي في حاجة دائمة إليها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه الوحدة طبيعة نشاطها الإنتاجي والتجاري إذ يحتوي على مديرية عامة للمؤسسة، الأمانة العامة وخمس مديريات تابعة لها، وكل مديرية تنقسم إلى أقسام فرعية تسهل عملية التسيير والتنظيم والإنتاجية (وللإطلاع على الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ انظر الملحق رقم 1).

وتتمثل أقسام ومستويات الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين فيما يلي²:

- 1- **الرئيس المدير العام:** يعتبر الرئيس المدير العام المسؤول الأول عن نشاط المؤسسة وله الحق في تنظيم علاقات العامة مع المتعاملين من أجل التوجيهات واتخاذ القرارات، كما يعمل على تنسيق الجهود وتوجيهها لتحقيق حاجيات السوق الوطنية في إطار عملية الإستيراد والتصدير.
- 2- **الأمانة العامة:** تعتبر الوسيط بين المدير العام والعمال، وهي الجهاز الإداري المتخصص في أداء الأعمال المكتبية مثل إعداد المكاتبات والمراسلات والتقارير والحفظ والأرشفة بالإضافة إلى تنظيم الاجتماعات والتوجيه وتعيين أوقات استقبال المدير العام للعمال والمتعاملين الإقتصاديين المحليين والأجانب.
- 3- **مصلحة التدقيق:** هي مصلحة مستقلة، نشاطها الأساسي القيام بعمليات التدقيق في وظائف المؤسسة وأنشطتها كما يشمل فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وجودة الأداء، إضافة إلى تحقيق أهداف المؤسسة والسهر على حسن التسيير والإجراءات وصحة التسجيل المحاسبي.

¹ وثائق داخلية مقدمة من طرف المؤسسة.

² وثائق داخلية مقدمة من طرف المؤسسة.

4- **مديرية النظافة والأمن:** تقوم بمساعدة العمال على تأدية مهامهم بصورة سلمية، مما يساعد على تنمية وتحسين الإنتاج كما تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتأدية العمل بصورة طبيعية، ومن مهامها حماية وحراسة المؤسسة بكاملها ليلا ونهارا مع مراقبة ممتلكاتها من عتاد وأموال وآلات والسهر على نظافة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

5- **مديرية الإدارة العامة:** نشاطها الأساسي يعتمد على وجود تنسيق وتعاون بين الموارد البشرية المتنوعة، وتوجيه الأفراد وتنظيم عملهم داخل المؤسسة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف محددة خاصة بجميع العمال، وتنقسم إلى:

- **دائرة تسيير المستخدمين:** تحتل مكانة هامة في المؤسسة، حيث تعمل على تنفيذ القرارات الخاصة بالعمل وتهتم بعملية الحصول على احتياجاتها من الموارد البشرية وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى الكفاءة والفعالية ومتابعة الإجراءات التأديبية وإعلان المستخدمين بالنصوص المتعلقة بتسيير مشوارهم المهني.

- **مصلحة المستخدمين والتكوين:** مصلحة تقوم بوضع مخطط تنظيمي لدورات التكوين وتقييم النفقات التكوينية، ويتم فيها كذلك متابعة الحصص التدريبية المبرمجة كما يتم تدريب الموظفين الجدد.

- **قسم الرواتب والشؤون الإجتماعية:** يختص باستلام القرارات الخاصة بالتعيينات والترقيات والمكافآت والسلف وسائر المستحقات المالية من قسم شؤون الموظفين، وإعداد التسويات المالية، كما يقوم بإعداد كشف رواتب الموظفين الشهرية وتحويلها إلى البنوك وكذلك الإشراف على قائمة الحضور والغياب وتسهيل عملية إتصال العمال بمصالح الضمان الاجتماعي، الاشتراك في التقاعد، ملفات العطل المرضية والتوقف عن العمل.

- **مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:** تهتم بكل القضايا الخاصة بالمؤسسة، ومنه مسك ملفات قضايا ومنازعات الجماعة، وإعداد مختلف الاتفاقيات المتعلقة بانتداب المحامين أو إجراء صلح مع أطراف النزاع، وكذلك إبداء الإستشارة القانونية في كل غموض يكتنف مقتضى قانوني أو إجراء يهم المؤسسة، مع تلقي الشكاوي وإعداد التقارير.

- **مصلحة الخدمات العامة:** هو أحد مصالح المديرية العامة ويسعى لتقديم الخدمات للموظفين حيث يقوم صاحب المصلحة أو عمال المصلحة بالتخطيط والإشراف والمتابعة والتنفيذ لأعمال جميع الوحدات، حيث تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة.

6- مديرية المالية والمحاسبة: تهتم بمسك حسابات المؤسسة بالأخذ بعين الاعتبار الترتيبات التشريعية والتنظيمية المراقبة المالية والمحاسبية، وضمان تسيير والتزامات المؤسسة على المستوى المالي وتسيير الحسابات المركزية وتسيير التدفقات المالية.

وتتفرع إلى ثلاثة مصالح وهي:

- دائرة المالية والمحاسبة: تقوم بالإشراف على جميع العمليات المحاسبية والمالية ومتابعة الحالة المالية للمؤسسة حيث تهتم بمتابعة المعالجة المحاسبية والتسجيل في السجلات والدفاتر المحاسبية، ومتابعة المداخل والمصاريف المحققة من طرف المؤسسة، وتهتم بتمويل احتياجات الإستغلال ومراجعة الوثائق والسندات المحاسبية.

- مصلحة تسيير المخزونات والميزانية: مهمتها تسيير المخزون بالعمل بطريقة تجعل من المخزن قادر على تلبية طلبات الزبائن أو المستعملين للمواد المخزنة وهذا في كل الأوقات، ومتابعة يومية لحاجيات المؤسسة والموظفين وتدقيق في حسابات الدفاتر المحاسبية.

- مصلحة المحاسبة التحليلية: تقوم بدراسة وتحليل وتسجيل للبيانات المتعلقة بالتكاليف، حيث تعتبر من أدوات الإدارة التي توفر البيانات اللازمة للقيام بالدراسات أو اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنتجات وعمليات البيع والشراء حتى مرحلة التوزيع.

7- مديرية التجارة: تلعب هذه المديرية دورا هاما في المؤسسة إذ تقوم بأعمال البيع والتمويل والتسويق، وتسيير الأشغال وتنقسم إلى:

- دائرة التجارة: تقوم بمجموعة القواعد القانونية التي تحدد طبيعة وأثار الإتفاقات والعقود المبرمة بين الشركة والعاملين وكافة نشاطات تداول وتوزيع المنتجات ونشاطات الإنتاج وكذلك الخدمات والمنشآت المالية والمصرفية.

- مصلحة التصدير والتسويق: تقوم مجموعة من العمليات والأنشطة التي تعمل على اكتشاف رغبات العملاء وتطوير المنتجات التي تشبع رغباتهم وتحقق أرباح للمؤسسة، والقيام ببيع المنتجات من دول إلى دولة وفق نظام معترف به وقوانين ونظم تدعم الإستيراد من جانب الدول المستهلكة.

- قسم البيع والإسترجاع: تعتبر هذه الدائرة من الدوائر الرئيسية في المؤسسة حيث تقوم بتحديد العلاقات الخارجية للمؤسسة مع الموردين والزبائن، والإشراف على تنظيم ومراقبة مداخل ومخرجات المؤسسة من السلع والبضائع وتحديد أسعار البيع.

- قسم تسيير المخزون: وهي مصلحة تقوم بتسيير المخزون بطريقة تجعل من المخزن قادرا على تلبية طلبيات الزبائن في أي وقت.
- نقطة البيع واد العنب: وهو مستودع مقره في عنابة يتم فيه وضع السلع والمنتجات النهائية للمؤسسة حيث يتولى تصريف وتسويق وبيع المنتجات للزبائن.
- قسم الأشغال والمساكة: هو قسم متخصص في أعمال وأشغال العمارات، أي يقوم فيه العمال المتخصصون في تركيب المواد العازلة على أسطح البنايات والعمارات وإعادة تهيئة المباني القديمة أو التي تحتوي على فتحات وتشققات.
- 8- مديرية التموين: تلعب هذه المديرية دورا كبيرا، إذ تعمل على إيصال المواد الأولية للمؤسسة ويقوم مدير المديرية بإعداد قائمة المشتريات للمواد الأولية والتجهيزات.
- دائرة التموين: تساهم في تحديد الحاجيات الأساسية التي يجب استيرادها وتوفيرها دائما مثل المواد الإنتاجية التي تعتبر جزءا من العمل الرئيسي للشركة وتعتبر من الوسائل المساندة للدراسات الاقتصادية التي تحدد الحصص اللازمة لمشروع معين، وتشمل كافة المستلزمات الأولية التي تتطابق مع مواصفات المحددة والمتفق عليها من أجل تنفيذ إنتاج صناعي.
- مصلحة الحظيرة: تحتوي على كل الوسائل المتعلقة بالنقل، المركبات وقطع الغيار وبالإضافة إلى خدمات صيانة الهياكل والمرافق والسيارات والشاحنات الخاصة بالمؤسسة.
- مصلحة المشتريات: يتم فيها مراقبة طلبات الشراء وتنفيذها حسب المواصفات المعتمدة بطريقة فعالة من حيث السعر والجودة والنوعية ومواعيد التوريد وشروط الدفع وإعداد التقارير الشهرية المتعلقة بطلبات الشراء.
- قسم تسيير المخزون: وهو خاص بالتحكم في المخزون، حيث يعتبر المخزون أحد العناصر الرئيسية التي تحتاج إلى اهتمام فائق نظرا لما ذلك من أثر هام على تحديد تكلفة المنتجات وتكلفة المبيعات، وهي وظيفة مكملة لوظيفة الشراء، حيث تقوم بإنشاء وتوفير مستودعات ملائمة وتنظيمها بشكل يلبي المتطلبات وما يرتبط بها من سجلات أو نماذج ومستندات والقوى العاملة المناسبة كما ونوعا للقيام بهذه الأعمال.
- 9- المديرية التقنية: يقوم فيها المدير التقني بإعداد التقارير والتوجيهات والأوامر المتعلقة بالإنتاج ومتابعة كل ما يخص أعمال الصيانة والإشراف على العمال وكذا عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها، وتنقسم إلى ثلاث دوائر:

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ باستخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

- دائرة إنتاج الفلين: إذ يتولاها رئيس الدائرة حيث يقوم بعملية الإنتاج وإعطاء الأوامر للعمال بالإنضباط والدقة والإتساق في العمل لتسليم المنتج في وقته المحدد، إذ تقوم هذه المصلحة بإنتاج صفائح الفلين.
 - دائرة الصيانة: تهتم هذه المصلحة بإصلاح الآلات ومتابعة التجهيزات وصيانتها لاستمرار عملية الإنتاج والحفاظ عليها في أحسن حال، من أجل الدقة في العمل والحصول على نوعية جيدة واستمرارية الإنتاج.
 - دائرة إنتاج المواد العازلة: تقوم بإنتاج المواد التي تصنع خصيصا حتى تحافظ على المباني لأطول عمر ممكن لها وتتمثل في الزيت وعازل الحرارة وعازل المياه وعازل الأسقف والأساسات.
 - المخبر: يعتبر من المصالح الهامة، وهو يعمل بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج ويعمل على إقامة التجارب والتحليل ومراقبة المادة الأولية، إضافة إلى جودة المنتج النهائي ومطابقته للشروط والمعايير المعمول بها دوليا.
- المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_**

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض ودراسة مؤشرات الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ .

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ للفترة (2016-2018)

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض وتحليل الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ معتمدين في ذلك على الميزانيات المالية الخاصة بها (وللاطلاع على الميزانيات المالية المفصلة يمكن الرجوع إلى الملاحق رقم (02، 05، 08)) والموضحة وفق الجداول التالية:

1- الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2016 و2017:

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2016 و2017

الأصول	2016	2017	الخصوم	2016	2017
الأصول غير الجارية	292586828.71	284361377.10	الأموال الخاصة	228726715.76	205180575.79
الأصول الجارية	162671625.76	153230008.96	الخصوم غير الجارية	172389111.18	147425480.62
			الخصوم الجارية	54142627.53	84985329.65
مجموع الأصول	455258454.47	437591386.06	مجموع الخصوم	455258454.47	437591386.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة .

2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018:

الجدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الأصول	2018	الخصوم	2018
الأصول غير الجارية	280420333.85	الأموال الخاصة	184849795.62
الأصول الجارية	148471369.35	الخصوم غير الجارية	124153365.58
		الخصوم الجارية	119888542.00
مجموع الأصول	428891703.20	مجموع الخصوم	428891703.20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

ولكي نتمكن من تحليل الميزانيات المالية المختصرة الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ سنقوم بحساب نسبة التغير في أصولها وخصومها، حيث أن السهم باللون الأحمر يعبر عن التأثير السلبي على المؤسسة أما السهم الأخضر فيعبر عن التأثير الإيجابي عليها وفق الجداول الموضحة أدناه:

أ- إعداد جدول التغيرات لجانب الأصول:

الجدول رقم (06): التغيرات التي حصلت في أصول ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)

نسبة التغير	نسبة التغير	2018	2017	2016	
2018/2017	2017/2016				
↓ %1.39	↓ %2.81	280420333.85	284361377.10	292586828.71	أصول غير جارية
↓ %3.11	↓ %5.80	148471369.35	153230008.96	162671625.76	أصول جارية
↓ %1.99	↓ %3.88	428891703.20	437591386.06	455258454.47	مجموع الاصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الميزانيات المالية المختصرة وجدول التغيرات أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول غير الجارية سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بنسبة 2.81% وذلك راجع لانخفاض التثبيات العينية والتثبيات المالية، ليستمر الإنخفاض سنة 2018 بنسبة 1.39% وذلك راجع للانخفاض في التثبيات العينية الأخرى بقيمة أكبر من الزيادة في كل من المباني والتثبيات المالية.

أما بالنسبة للأصول الجارية فقد سجلت أيضا انخفاضا طيلة سنوات الدراسة، ففي سنة 2017 انخفضت بنسبة 5.80% مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع للإنخفاض في كل من المخزونات والضرائب والخزينة، ليستمر الإنخفاض سنة 2018 بنسبة 3.11% وذلك راجع للإنخفاض في الزبائن بقيمة أكبر من قيمة الزيادة في المخزونات والمدينون الآخرون والضرائب والخزينة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ باستخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

نلاحظ مما سبق أن قيمة الأصول في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى اهتلاكها مع عدم قيام المؤسسة بتجديدها¹.

ب- إعداد جدول التغيرات لجانب الخصوم:

جدول رقم (07): التغيرات التي حصلت في خصوم ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)

نسبة التغير 2018/2017	نسبة التغير 2017/2016	2018	2017	2016	
↓ %9.91	↓ %10.29	184849795.62	205180575.79	228726715.76	الأموال الخاصة
↓ %15.79	↓ %14.48	124153365.58	147425480.62	172389111.18	خصوم غير جارية
↑ %41.07	↑ %56.97	119888542.00	84985329.65	54142627.53	خصوم جارية
↓ %1.99	↓ %3.88	428891703.20	437591386.06	455258454.47	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الميزانيات المالية المختصرة وجدول التغيرات أعلاه نلاحظ أن المؤسسة سجلت انخفاضا في الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث، حيث انخفضت في سنة 2017 بنسبة 10.29% مقارنة بسنة 2016، لتستمر في الإنخفاض خلال سنة 2018 بنسبة 9.91% ويعود سبب الإنخفاض إلى تراكم الخسائر حيث حققت المؤسسة نتيجة سالبة وارتقاعا في المرحل من جديد.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية نلاحظ أنها في انخفاض مستمر حيث انخفضت في سنة 2017 بمقدار 24963630.56 مقارنة مع سنة 2016 أي بنسبة 14.48%، لتسجل انخفاضا طفيفا سنة 2018 بنسبة 15.79% وهذا الإنخفاض راجع إلى انخفاض القروض والديون المالية للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بالخصوم الجارية فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 56.97% سنة 2017 مقارنة بـ 2016، لتستمر في الإرتفاع بنسبة 41.07% سنة 2018، وهذا راجع إلى الزيادة في ديون الموردين والحسابات الدائنة والديون الأخرى.

¹ مقابلة مع السيد شريط محمد، مدقق داخلي، مؤسسة الكاتمية للفلين -جيجل-، يوم 2019/05/7، الساعة 14:00 مساء.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ باستخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

نلاحظ مما سبق أن هناك انخفاض في الديون طويلة الأجل مقابل ارتفاع في الديون قصيرة الأجل، وهذا يعود إلى انتهاء فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة من طرف البنوك، لذا أجبرت على اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل من أجل تغطية التزاماتها طويلة الأجل¹.

3- عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

سنقوم بعرض العناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ لفترة الدراسة مع توضيح التغيرات التي طرأت عليه، (وللاطلاع على جداول حسابات النتائج المفصلة يمكن الرجوع إلى الملاحق رقم (03، 06، 09)) والموضح وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (08): جدول حسابات النتائج والتغيرات التي حصلت فيه لمؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)

نسبة التغير	نسبة التغير	2018	2017	2016	
2018/2017	2017/2016				
↑ %10.35	↓ %7.89	211450327.41	191614002.14	208026494.22	إنتاج السنة المالية
↑ %9.64	↓ %8.57	-176151401.70	-160667524.85	-175736911.94	إستهلاك السنة المالية
↑ %14.06	↓ %4.16	35298925.71	30946477.29	32289582.28	القيمة المضافة للإستغلال
↓ %30.37	↑ %18.88	-12519449.61	-17978735.85	-15123941.29	إجمالي فائض الإستغلال (EBE)
↓ %20.93	↓ %9.58	-17069797.42	-21589136.47	-23876168.65	النتيجة التشغيلية
↑ %118.7	↑ %79.50	-3432450.01	-1569476.17	-874369.52	النتيجة المالية
↓ %13.66	↓ %5.69	-20330780.17	-23546139.97	-24966243.51	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج السنة المالية انخفض سنة 2017 بـ 7.89% مقارنة عما كان عليه سنة 2016 وهذا راجع إلى الإنخفاض في تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع بقيمة أكبر من قيمة الزيادة في رقم الأعمال بالإضافة إلى انعدام الإنتاج المثبت، لتسجل ارتفاعا سنة 2018 بنسبة تقدر بـ 10.35% ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة مبيعات المؤسسة.

¹ مقابلة مع السيد كيموش فخر الدين رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، مؤسسة الكاتمية للفلين -جيجل-، يوم 2019/05/7، الساعة 14:00 مساء.

أما فيما يتعلق باستهلاك السنة المالية فنلاحظ أنه سجل انخفاضا قدره 7.89% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض كل من المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى، لتسجل ارتفاعا سنة 2018 بـ 9.64% نتيجة للزيادة في المشتريات المستهلكة.

أما بالنسبة للقيمة المضافة للإستغلال فقد عرفت خلال سنة 2017 انخفاضا بنسبة 4.16% مقارنة بـ 2016 وهذا راجع إلى الانخفاض في إنتاج السنة المالية، لتسجل ارتفاعا ملحوظا في سنة 2018 بنسبة 14.06% نتيجة لارتفاع إنتاج السنة المالية.

أما الفائض الإجمالي للإستغلال فقد سجل نتيجة سلبية، حيث تعمق الفارق السلبي بنسبة 18.88% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض القيمة المضافة للإستغلال وارتفاع أعباء المستخدمين، ليسجل سنة 2018 انخفاضا ملحوظا قدره 30.37% وهذا الانخفاض يرجع إلى ارتفاع القيمة المضافة للإستغلال وانخفاض أعباء المستخدمين.

كما نلاحظ أن النتيجة العملياتية سجلت نتيجة سلبية عرفت انخفاضا مستمرا خلال سنوات الدراسة، حيث انخفضت في سنة 2017 بنسبة 9.58% مقارنة بسنة 2016، وذلك راجع إلى أن قيمة الزيادة في الأعباء العملياتية الأخرى ومخصصات الإهلاكات والمؤونات كانت أكبر من قيمة الزيادة في المنتجات العملياتية واسترجاعات خسائر القيمة والمؤونات، لتستمر في الانخفاض خلال سنة 2018 بنسبة 20.93%.

أما فيما يخص النتيجة المالية فقد سجلت تدهورا طيلة سنوات الدراسة، حيث ارتفعت الخسارة خلال سنة 2017 بنسبة 79.49% مقارنة بسنة 2016، لتستمر في الإرتفاع سنة 2018 بشكل ملحوظ لتبلغ نسبة 118.70% نتيجة للإرتفاع الكبير في الأعباء المالية.

وبالنسبة للنتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة والتي كانت خسارة خلال فترة الدراسة فقد عرفت انخفاضا بنسبة 5.69% خلال سنة 2017 عما كانت عليه في سنة 2016، لتستمر في الانخفاض سنة 2018 بنسبة قدرها 13.66%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض في خسارة النتيجة العملياتية أكبر من زيادة خسارة النتيجة المالية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018) وفق مؤشرات رؤوس الأموال العاملة ونسب السيولة، بالإعتماد على الملاحق رقم (02، 05، 08).

1- تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات رؤوس الأموال العاملة

أ- رأس المال العامل (FR)

الجدول رقم (09): التغيرات في رأس المال العامل لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ للفترة (2016-2018)

ن/ت 2018/2017	ن/ت 2017/2016	2018	2017	2016	
↓ %0.39	↓ %0.28	62484986.66	102118682.12	142736242.49	FRNG

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل موجب وقد عرف انخفاضا طفيفا خلال سنوات الدراسة حيث انخفض سنة 2017 بنسبة 0.28% مقارنة ب 2017 ليستمر في الإنخفاض سنة 2018 بقيمة 0.39%، وهو ما يؤكد أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة وحفظت هامش أمان، كما يعني أيضا أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة دون تعرضها لمشكل عدم السداد، وتعد هذه الوضعية جيدة إذ كلما امتلكت المؤسسة رأس مال عامل موجب كلما كسبت ثقة المتعاملين معها واستطاعت استغلال الفرص المتاحة ومواجهة جميع المخاطر.

ب- الإحتياج في رأس المال العامل (BFR)

الجدول رقم (10): التغيرات في الإحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)

ن/ت 2018/2017	ن/ت 2017/2016	2018	2017	2016	
-	-	38461860.42	84569453.34	103713039.94	BFRE
-	-	4178666.07	3165348.63	2611366.89	BFRHE
↓ %0.51	↓ %0.17	42640526.49	87734801.97	106324406.83	BFR

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل موجب، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجاتها المترتبة عن الدورة الإستغلالية بواسطة مخزوناتا وحقوقها لدى المتعاملين، وبالتالي يتوجب عليها البحث عن موارد مالية أخرى لتمويل هذا العجز، كما نلاحظ أيضا أنه قد سجل انخفاضا خلال سنوات الدراسة الثلاث، حيث أنه انخفض سنة 2017 ب 0.17% مقارنة بسنة 2016، ليستمر في الإنخفاض سنة 2018 بنسبة 0.51%.

ج- الخزينة الصافية (TN)

الجدول رقم (11): التغيرات في الخزينة الصافية لمؤسسة الكاتمية للفلين ما بين (2016-2018)

ن/ت 2018/2017	ن/ت 2017/2016	2018	2017	2016	
↑ %0.38	↓ %0.60	19844460.17	14383880.15	36411835.66	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال سنوات الدراسة (2016- 2018)، ففي سنة 2017 سجلت انخفاضا طفيفا بنسبة 0.60% مقارنة بسنة 2016، لترتفع سنة 2018 إلى 0.38%، ويعود السبب في انخفاض وارتفاع الخزينة إلى وجود علاقة طردية بين رأس المال العامل والخزينة وعكسية بين الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة، وما يفسر وجود خزينة موجبة هو أن المؤسسة تحتفظ بأموال أكثر من اللازم غير مستخدمة في دورة الإستغلال وهذا يعني تجميد للسيولة مما يطرح عليها مشكلة تكلفة الفرصة الضائعة.

2- تقييم الأداء المالي وفق نسب السيولة

الجدول رقم (12): نسب السيولة الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	نسب السيولة
1.24	1.80	3.00	نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية
0.86	1.35	2.04	نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية
0.17	0.17	0.67	نسبة النقدية الجاهزة = النقدية وما يماثلها / الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وضعية السيولة للمؤسسة وفق ما يلي:

- نسبة التداول: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول للمؤسسة أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة (2016-2018) وهذا يعني وجود فائض من الأصول الجارية بعد تغطية كل الخصوم الجارية، كما يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاث ففي سنة 2016 كانت نسبة التداول 3 وهذا يعني أن كل 1 دينار مستحق من الخصوم الجارية يقابله 3 دج من الأصول الجارية للتسديد، والفرق يرجع إلى أن الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية، كما نلاحظ أن هذه النسبة تراجعت بـ 1.80 و 1.23 سنتي 2017 و 2018 على التوالي.

- نسبة السيولة السريعة: تبين نسبة السيولة السريعة مدى تحصيل المؤسسة لحقوقها من الغير حتى تتمكن من تسديد ديونها، وما نلاحظه خلال سنوات الدراسة (2016-2018) أن هذه النسبة تتراوح ما بين [0.86 - 2.03] وهي أكبر من المجال المعياري [30%- 50%] أي أن المؤسسة قادرة على تسديد جميع التزاماتها قصيرة الأجل دون المساس بمخزونها.

- نسبة السيولة الجاهزة: توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم والمخزون، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة خلال 2016 بلغت 0.67 وهي نسبة فاقت المجال المعياري [20%- 30%] مما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها، أي أنها قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الجاهزة فقط، أما خلال سنتي 2017 و2018 فقد تراجعت إلى 0.17 أي أنها أقل من المجال المعياري مما يدل على أن المؤسسة يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم أو بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل

سنقوم في هذا المطلب بتقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل وذلك بالإعتماد على الملاحق رقم (02، 05، 08).

الجدول رقم (13): نسب التمويل الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	نسب الهيكل المالي
1.10	1.24	1.37	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
0.66	0.72	0.78	نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
0.76	0.88	1.01	نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل نسب الهيكل المالي للمؤسسة وفق ما يلي:

- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة، ففي 2016 كانت نسبة التمويل الدائم 1.37 أي كل 1 دينار من الأصول الثابتة يقابله 1.37 دج من

الأموال الدائمة وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة خلال هذه السنوات، وهذا ما يفسر وجود هامش أمان يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية، كما نلاحظ أن هذه النسبة في كل من 2017 و 2018 تراجعت ب 1.23 و 1.10 على التوالي.

- **نسبة التمويل الخاص:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة حيث تتراوح ما بين 0.66 و 0.78 وهذا يعني أن الأموال الخاصة لدى المؤسسة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، حيث تجد المؤسسة نفسها مضطرة إلى تمويل أصولها الثابتة من الخصوم غير الجارية (الديون).

- **نسبة الإستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإستقلالية للمؤسسة تتخفف تدريجيا خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت ب 1.01 سنة 2016 لتستمر في الإنخفاض سنتي 2017 و 2018 بنسب 0.88 و 0.76 على التوالي، ويرجع الإنخفاض المستمر لهذه النسبة نتيجة انخفاض الأموال الخاصة وارتفاع الديون قصيرة الأجل، وهذا دليل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا وأنها مثقلة بالديون مما يجعلها غير مستقرة في اتخاذ قراراتها المالية ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

المطلب الرابع: تقييم مردودية ونشاط مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم مردودية ونشاط مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018) وذلك بالإعتماد على الملاحق رقم (02، 03، 05، 06، 08، 09).

1- تقييم الأداء المالي وفق نسب المردودية

الجدول رقم (14): نسب المردودية الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	نسب المردودية
-0.02	-0.02	-0.02	المردودية الإقتصادية= إجمالي فائض الإستغلال/ مجموع الأصول
-0.11	-0.11	-0.11	المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة
-0.09	-0.12	-0.13	المردودية التجارية= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل مردودية المؤسسة وفق ما يلي:

- **المردودية الاقتصادية:** تقيس هذه النسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات 2016، 2017 و 2018 سالبة قد قدرت بـ (-0.02)، (-0.02) و (-0.02) على التوالي أي أن المؤسسة لم تحقق مردودية اقتصادية، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق عوائد من نشاطها الإستغلالي.

- **المردودية المالية:** تبين لنا هذه النسبة مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المردودية المالية سالبة وقد قدرت بـ (-0.11) خلال جميع سنوات الدراسة، وذلك راجع إلى أن المؤسسة حققت نتيجة صافية سالبة وكذلك عدم كفاءتها في استغلال أموالها الخاصة إذ سجلت انخفاضا مستمرا طيلة السنوات الثلاث.

- **المردودية التجارية:** تقيس لنا المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المردودية التجارية سالبة خلال سنوات الدراسة الثلاث بنسبة (-0.13)، (-0.12) و (-0.09) على التوالي، وهذا يدل على أن مردودية المبيعات لم تحقق أرباحا بل حققت خسائر.

2- تقييم الأداء المالي وفق نسب النشاط

الجدول رقم (15): نسب النشاط الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	نسب النشاط
4.90	5.22	3.72	معدل دوران المخزونات = المبيعات / المخزون السلعي
74 يوم	70 يوم	98 يوم	فترة التخزين = 365 / معدل دوران المخزون
2.96	2.11	2.82	معدل دوران الزبائن = المبيعات الآجلة / متوسط الذمم
123 يوم	173 يوم	129 يوم	فترة التحصيل = 365 / معدل دوران الزبائن
1.60	2.06	3.38	معدل دوران الموردين = المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين
228 يوم	177 يوم	108 يوم	فترة الدفع = 365 / معدل دوران الموردين
0.79	0.70	0.66	معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

1.49	1.31	1.19	معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة
0.52	0.46	0.43	معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل نسب النشاط للمؤسسة وذلك وفق ما يلي:

- **معدل دوران المخزونات:** تبين هذه النسبة عدد المرات التي تقوم بها المؤسسة ببيع مخزونها واستبداله خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلما ارتفع معدل دوران المخزون كلما انخفضت فترة التخزين والعكس صحيح، ونلاحظ أن عدد مرات دوران المخزون سنة 2016 هو 3 مرات سنويا وذلك بفترة تقدر بـ 98 يوم من تاريخ دخول البضاعة إلى خروجها، ونلاحظ انخفاض فترة التخزين خلال سنة 2017 أي تسارعت حركة المخزونات حيث قدرت بـ 5 مرات سنويا، وهذا دليل على ارتفاع نسبة المبيعات في هذه السنة مما يؤدي إلى تصريف المخزون السلعي، أما سنة 2018 فقد انخفض معدل دوران المخزون إلى 4.90 وذلك بفترة تقدر بـ 74 يوم.

- **معدل دوران الزبائن:** يقيس متوسط فترة تسديد الزبائن أي متوسط المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها من أجل تسديد ما عليهم من التزامات اتجاهها، من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران الزبائن سنة 2016 كان 2.82 بفترة تحصيل 129 يوما، أي أن هذه المؤسسة تمنح زبائنها تقريبا 129 يوما من أجل تسديد ما عليهم من التزامات، وفي سنة 2017 نلاحظ أن معدل دوران الزبائن انخفض قليلا إلى 2.11 بفترة تحصيل 173 يوما تقريبا، وهذه المهلة أكبر من الفترة الممنوحة سنة 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة متساهلة مع زبائنها في عملية التحصيل مما قد يؤثر عليها سلبا، بينما تتخفف فترة التحصيل سنة 2018 إلى 123 يوم تقريبا وهو مؤشر جيد يخدم المؤسسة فكلما كان المعدل كبير وفترة التحصيل ضئيلة كان ذلك في صالح المؤسسة.

- **معدل دوران الموردين:** يقيس معدل دوران الموردين مدى كفاءة المؤسسة في التسديد، ويتبين من الجدول أعلاه أن معدل دوران الموردين خلال سنة 2016 هو 3.38 أي أن المدة الممنوحة للمؤسسة من أجل تسديد ما عليها من التزامات اتجاه مورديها هي 108 يوم، بينما انخفض المعدل خلال سنة 2017 إلى 2.06 مع ارتفاع

فترة الدفع والتي قدرت بـ 177 يوماً وهذا يدل على التباطؤ في التسديد، أما في سنة 2018 فنلاحظ ارتفاعاً في فترة التسديد والتي قدرت بـ 288 يوماً.

يجب أن تكون نسبة دوران الزبائن أكبر من نسبة دوران الموردين ومنه تكون المدة المتوسطة للتحويل من عند الزبائن أقل من المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين، وبمقارنة متوسط الفترتين (الزبائن، الموردين) نجد أن مدة التحويل من عند الزبائن خلال سنة 2016 أطول من مدة التسديد للموردين وبالتالي هناك جزء من حقوق المؤسسة يبقى خاملاً خلال دورة الإستغلال، أما في باقي السنوات فنجد أنها في صالح المؤسسة بحيث أنه لديها الوقت الكافي لتحويل ديون الزبائن ومن ثمة تسديد ديونها اتجاه الموردين.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة، ففي سنة 2016 قدر معدل دوران الأصول الثابتة بـ 0.66 وهذا يعني أن كل 1 دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.66 دج من المبيعات، ليرتفع سنتي 2017 و 2018 إلى 0.70 و 0.79 على التوالي، وهذا راجع إلى الزيادة في المبيعات.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها المتداولة، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن المعدل سنة 2016 قدر بـ 1.19 أي أن كل 1 دينار مستثمر في الأصول الجارية يحقق رقم أعمال بـ 1.19 دج، ليرتفع خلال السنتين التاليتين ليصبح 1.31 و 1.49 وهذا راجع إلى الإرتفاع في المبيعات مقابل الإنخفاض في الأصول المتداولة.

- **معدل دوران مجموع الأصول:** من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن المؤسسة حققت معدلات مقبولة ومنتزعة بلغت سنة 2016 معدل قدره 0.42 أي أن كل 1 دينار مستثمر في أصول المؤسسة حقق رقم أعمال قدره 0.42 دج، ليسجل ارتفاعاً سنتي 2017 و 2018 بنسبة 0.45 و 0.51 على التوالي، وهذا يدل على أن أداء المؤسسة في تحسن.

المبحث الثالث: استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة

الكاتمية للفلين _جيجل_

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة 2016_2018.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ باستخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

المطلب الأول: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018)

سنقوم في هذا المطلب بعرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ خلال سنوات الدراسة (2016-2018) وذلك حسب الأنشطة: التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية وفق الطريقة المباشرة. الجدول رقم (16): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة 2016-2018

2018	2017	2016	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
279454698.75	206912324.59	238064788.31	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
(246011288.97)	(206098695.25)	(250301833.95)	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
(4259082.24)	(2826065.47)	(1702850.55)	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-	-	-	الضرائب عن النتائج المدفوعة
29184327.54	(2012436.13)	(13939896.19)	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
1075054.46	851140.54	510190.06	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
30259382.00	(1161295.59)	(13429706.13)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
(1072445.00)	(488595.18)	(3648545.30)	المسحوبات عند اقتناء تسيببات عينية أو معنوية
-	-	-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيببات عينية أو معنوية
(550000.00)	(879648.00)	(319065.45)	المسحوبات عن اقتناء تسيببات مالية
550000	2274924.00	319065.45	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيببات مالية
273643.02	920115.75	1129.21	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
-	-	-	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
(798801.98)	1826797.17	(3647416.09)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	-	التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم
-	-	-	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	-	920000.00	التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ باستخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

المماثلة			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(10880592.58)	(22693457.09)	(24000000.00)
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	(9960592.58)	(22693457.09)	(24000000.00)
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة	(27037714.80)	(22027955.51)	5460580.02
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	63449550.46	36411835.66	14383880.02
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية	36411835.66	14383880.15	19844460.17
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	(27037714.80)	(22027955.51)	5460580.02
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	(2071471.29)	(1518184.46)	25791360.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ للفترة (2016-2018)

لكي نتمكن من تحليل قائمة التدفقات النقدية الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ سنقوم بعرض صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية وكذا التغيرات في أموال الخزينة لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ مع توضيح التغيرات التي طرأت عليها معتمدين في ذلك على قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة لفترة الدراسة وفق الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (17): صافي التدفقات النقدية لمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)

صافي التدفقات النقدية من	2016	2017	2018	ن/ت 2017/2016	ن/ت 2018/2017
الأنشطة التشغيلية ETOG	-13429706.13	-1161295.59	30259382.00	↓ %91.35	↑ %2505.66
الأنشطة الإستثمارية	-3647416.09	1826797.17	-798801.98	↑ %150.08	↓ %143.73
الأنشطة التمويلية ETOIF	-9960592.58	-22693457.09	-24000000.00	↑ %127.83	↑ %5.76
	-13608009	-20866660	-24798801.98	↑ %53.34	↑ %18.84
تغير أموال الخزينة	-27037714.80	-22027955.51	5460580.02	↓ %18.53	↑ %124.79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سجل انخفاضا سنة 2017 بنسبة 91.35% مقارنة بسنة 2016، ويعود ذلك إلى عدم قدرة المؤسسة على تحصيل نقدية سائلة من

عند الزبائن بالشكل الذي يغطي احتياجاتها من المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة، وفي سنة 2018 نلاحظ ارتفاعا ملحوظا بنسبة 2505.66% ويرجع هذا إلى أن المؤسسة حصلت نقدية كافية غطت جميع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، وهو ما جعل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية موجبا.

أما بالنسبة لصافي التدفقات من الأنشطة الإستثمارية فنلاحظ أنه ارتفع سنة 2017 بنسبة 150.08% عما كان عليه سنة 2016 مما يدل على أن المؤسسة لم تتوسع في الإستثمار، وفي المقابل تنازلت على استثمارات مالية مما أدى إلى تحصيلها مبالغ معتبرة نتيجة لذلك، كما أنها حصلت مبالغ عن توظيفات مالية غطت بها كافة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية، أما خلال سنة 2018 فنلاحظ أن المؤسسة حققت صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة الإستثمارية حيث انخفض إلى 143.73% ويرجع سبب ذلك أساسا إلى قيامها بشراء تثبيبات عينية، معنوية ومالية.

أما فيما يتعلق بصافي التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل فنلاحظ أنه سالب خلال سنوات الدراسة الثلاث حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 127.83% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 لتسجل ارتفاعا آخر سنة 2018 بنسبة 5.76% وهذا ما يبين أن المؤسسة كانت تقوم بتسديد الديون مقابل تحصيل جزء من القروض خلال سنة 2016 بالمقارنة مع سنوات الدراسة الأخرى.

وفيما يخص التغير في الخزينة فنلاحظ أنها سجلت نتيجة سالبة سنتي 2016 و 2017 ويرجع السبب في ذلك إلى العجز في الأنشطة التشغيلية التي أدت إلى استهلاك الخزينة الصافية للمؤسسة، ونلاحظ أنها انخفضت بنسبة 18.53% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع إلى تحقيق فائض في صافي التدفق النقدي من أنشطة الإستثمار وانخفاض العجز في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بقيمة أكبر من الإرتفاع في العجز في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (المدفوعات النقدية أكبر من المقبوضات النقدية)، أما خلال سنة 2018 فنلاحظ أن المؤسسة سجلت ارتفاعا ملحوظا في تغير أموال الخزينة قدر بـ 124.79% وذلك راجع أساسا إلى النتيجة الإيجابية التي حققتها المؤسسة في صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي كانت أكبر من العجز في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية، وهذا يدل على تحسن أداء المؤسسة فيما يخص سياسة تسيير الأنشطة التشغيلية الذي أثر بشكل إيجابي على الخزينة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ وفق مؤشرات قائمة التدفقات النقدية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جبل_ لفترة الدراسة باستخدام النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

1- مؤشرات تقييم السيولة: لمعرفة مدى كفاية نقدية المؤسسة قمنا بحساب أربع نسب لتقييم جودة السيولة وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول أدناه من خلال الإعتماد على الملاحق رقم (02، 04، 05، 07، 08، 10).

الجدول رقم (18): مؤشرات تقييم السيولة الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	مؤشرات تقييم السيولة
1.18	-0.05	-0.90	نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية
0.25	-0.01	-0.25	نسبة تغطية الالتزامات قصيرة الأجل = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأجير
1.26	-0.05	-1.23	نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل
0.14	-2.43	-0.13	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- نسبة تغطية النقدية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية النقدية كانت سالبة خلال سنتي 2016 و2017 حيث قدرت بـ (-0.90) و (-0.05) على التوالي وذلك راجع لتحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب، مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الإستثمارية والتمويلية بل أنها لم تكن كافية حتى لتغطية الإلتزامات التشغيلية، لذا فالمؤسسة مضطرة للبحث عن مصادر لتغطية هذا العجز إما عن طريق الإقتراض أو البحث عن مصادر أخرى، ونلاحظ أن هذه النسبة تطورت سنة 2018 حيث بلغت 1.18 ويرجع الفضل إلى تحقيق فائض في صافي التدفق النقدي التشغيلي حيث ارتفع بشكل ملحوظ خلال هذه السنة، وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتغطية كافة الإلتزامات الإستثمارية والتمويلية من خلال صافي التدفقات النقدية التشغيلية مع بقاء فائض نقدي يوجه للخزينة الصافية.

- نسبة تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل كانت سالبة خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدرت بـ (0.25-) و (0.01-) على الترتيب، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أما في سنة 2018 فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 0.25 وهذا الإرتفاع راجع إلى تحقيق فائض في صافي التدفق النقدي التشغيلي مما يدل على قدرة المؤسسة على تغطية كافة التزاماتها قصيرة الأجل من خلال صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

- نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة سالبة خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدرت بـ (1.23-) و (0.05-) على التوالي وهذا بسبب الخسارة المتأتية من صافي التدفقات النقدية التشغيلية، مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد أقساط ديونها طويلة الأجل من خلال صافي التدفقات النقدية التشغيلية، لتسجل ارتفاعا سنة 2018 بـ 1.26 وهذا الإرتفاع يدل على أن المؤسسة حققت فائضا يسمح لها بتسديد أقساط الديون.

- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون سالبة ومرتفعة خلال سنتي 2016 و 2017 بنسبة (0.13-) و (2.43-) على التوالي بسبب النتيجة السلبية في صافي التدفق النقدي التشغيلي بالإضافة إلى الزيادة في الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة، وهذا يدل على أن المؤسسة عاجزة عن تغطية فوائد ديونها، لترتفع هذه النسبة سنة 2018 إلى 0.14 أي أن التدفقات النقدية التشغيلية تغطي 0.14 من فوائد الديون.

عند تحليل سيولة المؤسسة وفقا للمؤشرات المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق لاحظنا أن نسب التداول، السيولة السريعة والسيولة الجاهزة للمؤسسة تتوفر على سيولة كافية لتغطية التزاماتها، لكن عند تحليل سيولة المؤسسة وفقا للمؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فقد أثبتت أن سيولة المؤسسة ضعيفة بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي وهذا يشير إلى وقوع المؤسسة في خطر العسر المالي الذي يجعلها عاجزة عن تغطية التزاماتها و احتياجاتها، حيث أن كل مؤشرات تقييم السيولة أعطت نسبا سيئة وغير مرضية في جميع سنوات الدراسة باستثناء سنة 2018 والتي كانت عكس ذلك بفضل النتيجة الإيجابية التي حققتها المؤسسة في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، مما يبين أن المؤسسة قد تجاوزت خطر العسر المالي وقامت بتحسين أدائها مما وفر لها ما يعرف بحالة الأمان.

2- مؤشرات تقييم الربحية: لمعرفة مدى ارتفاع النقدية المحصلة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة قمنا بحساب ثلاث نسب لتقييم جودة الربحية وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول أدناه من خلال الإعتماد على الملاحق رقم (03،02، 04، 05،06، 07، 08،09، 10).

الجدول رقم (19): مؤشرات تقييم جودة الربحية الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	مؤشرات تقييم جودة الربحية
1.77	-0.05	-0.56	نسبة النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة
1.26	1.03	1.22	نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ المبيعات HT
0.07	-0.002	-0.03	نسبة العائد على الأصول من الأنشطة التشغيلية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- نسبة النشاط التشغيلي: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النشاط التشغيلي سالبة سنتي 2016 و2017 بـ (-0.56) و (-0.05) على التوالي، على عكس سنة 2018 حيث سجلت نسبة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة استطاعت توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية بنسبة 1.77.

- نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت نسبة موجبة ومرتفعة فيما يخص نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات، حيث قدرت بـ 1.14، 1.08 و1.32 خلال سنوات الدراسة على التوالي، وهذا ما يعكس كفاءة سياسة الإئتمان لدى المؤسسة في تحصيل النقدية باعتبار أن المبيعات تمثل مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

- نسبة العائد على الأصول من الأنشطة التشغيلية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العائد على الأصول سالبة خلال سنتي 2016 و2017 حيث قدرت بـ (-0.03) و(-0.002) على التوالي، وذلك راجع إلى النتيجة السلبية لصافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، أما سنة 2018 فنلاحظ أن الأصول قامت بتوليد ما نسبته 0.07 من التدفقات النقدية التشغيلية وهي نسبة ضعيفة جدا، وهذا يعني بأن هناك أصول تستخدم في دورة الإستغلال غير مولدة للتدفقات النقدية يجب على المؤسسة التنازل عنها.

عند تحليل نسب مردودية المؤسسة وفقا للمؤشرات المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق لاحظنا من خلال نسبة المردودية الاقتصادية أن المؤسسة لم تحقق عوائد من نشاطها الاستغلالي

خلال سنوات الدراسة، وكذلك فيما يخص نسبة المردودية المالية المؤسسة لم تستغل أموالها الخاصة بكفاءة إذ سجلت انخفاضا مستمرا طيلة السنوات الثلاث، أما نسبة المردودية التجارية فهي الأخرى كانت سالبة وهذا يدل على أن مردودية المبيعات لم تحقق أرباحا. أما عند تحليل نسب جودة الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاحظنا من خلال نسبة النشاط التشغيلي أن المؤسسة استطاعت توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية خلال سنة 2018 فقط، أما نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات فقد حققت نسبيا موجبة ومرتفعة خلال جميع سنوات الدراسة وهذا ما يعكس كفاءة سياسة الائتمان لدى المؤسسة في تحصيل النقدية من عند الزبائن، وفيما يخص نسبة العائد على الأصول من الأنشطة التشغيلية لاحظنا أن أصول المؤسسة لم تولد تدفقات نقدية تشغيلية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2018 ولكن بنسبة ضئيلة.

3- مؤشرات تقييم السياسة التمويلية: لقياس مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموالها المتاحة قمنا بحساب النسبة الموضحة في الجدول أدناه بالإعتماد على الملاحق (04، 07، 10).

الجدول رقم (20): مؤشرات تقييم السياسة التمويلية لمؤسسة الكاتمية للفلين للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	مؤشرات تقييم السياسة التمويلية
-	-	-	نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
-	-	4.31	نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- نسبة التوزيعات النقدية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا يمكننا حساب نسبة التوزيعات النقدية وذلك لأن المؤسسة لم تقم بأية توزيعات نقدية خلال سنوات الدراسة (2016-2018).

- نسبة الإنفاق الرأسمالي: تقيس هذه النسبة مدى نجاح المؤسسة في اتباع سياسة عقلانية في تمويل الأصول الثابتة (طويلة الأجل) من مصادر تمويلية طويلة الأجل للمحافظة على التوازن المالي، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإنفاق الرأسمالي أكبر من الواحد خلال سنة 2016 حيث قدرت بـ 4.31 وهذا دليل على أن الموارد الدائمة (التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية) غير كافية لتغطية النفقات الإستثمارية، ويمكن القول أن المؤسسة لم تستخدم مواردها بكفاءة خلال هذه السنة، أما في سنتي 2017 و2018 فنلاحظ أنه لا يمكننا حساب نسبة الإنفاق الرأسمالي لانعدام التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

عند تحليل نسب تمويل المؤسسة وفقا للمؤشرات المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق لاحظنا من خلال نسبة التمويل الدائم أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة خلال سنوات الدراسة وتبقى لها هامش أمان، أما عند تحليل نسبة الإنفاق الرأسمالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فقد أثبتت أن الموارد الدائمة (التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية) غير كافية لتغطية النفقات الإستثمارية، لذا يتوجب عليها البحث عن موارد مالية لتغطية هذا العجز.

خلاصة

من خلال الدراسة التطبيقية الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ التي اعتمدنا فيها على مختلف الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية للفترة (2016-2018) قمنا بمقارنة المؤشرات المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق مع مؤشرات قائمة التدفقات النقدية.

وقد تبين لنا أن مؤشرات قائمة التدفقات النقدية مكملة للمؤشرات القائمة على أساس الإستحقاق بالرغم من الإختلاف في كليهما في عملية التقييم، إذ تعتبر قائمة التدفقات النقدية إضافة كبيرة من خلال تدعيمها للنتائج المتوصل إليها عن طريق القوائم المالية الأخرى ومساهمتها في التعرف على صافي النقدية لكل نشاط بصورة مستقلة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق في الجانب النظري إلى المؤسسة الاقتصادية باعتبارها النواة الأساسية لأي نشاط اقتصادي، ثم انتقلنا إلى أهمية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة من خلال دمج مجموعة من المؤشرات القائمة على أساس الإستحقاق، وقد توصلنا إلى أن هذه المؤشرات تقدم لنا جانب من تقييم الأداء المالي للمؤسسة، لذا قمنا بالتركيز على قائمة التدفقات النقدية لأنها تحتوي على مؤشرات تبيّن لنا وضعية المؤسسة بشكل أدق وأكثر موضوعية، وهذه المؤشرات متمثلة في مؤشرات تقييم السيولة، الربحية والسياسات التمويلية، وهي مؤشرات في غاية الأهمية، وقد حاولنا استقراء وضعية مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ في الجانب التطبيقي من خلال تقييم أدائها المالي باستخدام المؤشرات المشتقة من الميزانية وجدول حسابات النتائج وكذلك المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية مع إبراز دورها في تقييم الأداء المالي، وكذلك توضيح الاختلاف المتواجد بين النتائج المتوصل إليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أساس الإستحقاق ونتائج تقييم أدائها المالي على الأساس النقدي، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات

من خلال طريقة المعالجة للموضوع والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة ودراسة حالة مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: لمؤشرات قائمة التدفقات النقدية دور في تقييم الأداء المالي.

لقد تحققت هذه الفرضية في الجانب النظري من الدراسة حيث كان لهذه المؤشرات فعلا دور في تقييم الأداء المالي من الجانب التشغيلي، الإستثماري والتمويلي، حيث يكمن دور هذه المؤشرات من الجانب التشغيلي في تحديد قوة أو ضعف سيولة المؤسسة وكذا تقييم جودة أرباحها، أما في الجانب الإستثماري والتمويلي فيكمن دور هذه المؤشرات في تحديد مدى كفاءة سياسات التمويل لدى المؤسسة.

الفرضية الثانية: لمؤشرات القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق دور في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.

لقد تحققت هذه الفرضية أيضا في الجانب التطبيقي من الدراسة حيث كان لهذه المؤشرات فعلا دور في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وذلك انطلاقا من رؤوس الأموال العاملة ونسب السيولة على المدى القصير وانطلاقا من نسب الهيكلية المالية على المدى الطويل، كما كان لها أيضا دور في تقييم مردوديتها من خلال تقييم المردودية الاقتصادية، المالية والتجارية بالإضافة إلى نسب النشاط.

الفرضية الثالثة: يمكن تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وفق مؤشرات تقييم السيولة، الربحية والسياسات التمويلية.

لقد تحققت هذه الفرضية أيضا في الجانب التطبيقي من الدراسة حيث يتم تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ من خلال حساب مؤشرات مشتقة من قائمة التدفقات النقدية تمنح تشخيص دقيق عن الوضع المالي للمؤسسة وتتمثل هذه المؤشرات في تقييم السيولة والربحية التي تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية، وتقييم السياسات التمويلية التي تبين قدرة المؤسسة على النمو والتوسع ومدى كفاءتها في استغلال مواردها المالية.

الفرضية الرابعة: لا تتوافق نتائج تقييم الأداء المالي وفق أساس الإستحقاق مع نتائج تقييم الأداء المالي وفق الأساس النقدي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_.

لقد تحققت هذه الفرضية أيضا في الجانب التطبيقي حيث أظهرت الدراسة عدم توافق نتائج تقييم الأداء المالي وفق أساس الإستحقاق مع نتائج تقييم الأداء المالي وفق الأساس النقدي، حيث كانت تشير نسب السيولة وفق أساس الإستحقاق إلى وضع مالي جيد في حين أن نسب السيولة وفق الأساس النقدي فكانت متدهورة خلال سنتي 2016 و 2017 ثم تحسنت بشكل واضح سنة 2018، أما نسب الربحية وفق أساس الإستحقاق فكانت كلها سلبية في حين أن نسب تقييم جودة الأرباح وفق الأساس النقدي فكانت في تحسن مستمر خلال سنوات الدراسة، أما بالنسبة لنسب التمويل على أساس الإستحقاق فكانت مقبولة عموما في حين أن نسب التمويل على الأساس النقدي كانت غير مقبولة.

2- النتائج النظرية

على ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الأساسية حيث تبنتها الأنظمة المحاسبية المالية نظرا لكونها توفر معلومات مالية تساعد المستخدمين في تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي.

- يتم تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة بحيث يمثل النشاط التشغيلي المصدر الرئيسي لدخل المؤسسة أما الأنشطة الأخرى فهي الأنشطة التمويلية والإستثمارية، ويتم إعدادها وفق طريقتين وهما الطريقة المباشرة وغير المباشرة حيث تعطي الطريقتين نفس النتائج، والإختلاف يكون في حساب الأنشطة التشغيلية

ففي الطريقة الأولى نقوم بحساب البنود مباشرة أما الطريقة الثانية نقوم فيها بإدخال مجموعة من التعديلات على نتيجة الدورة.

- إن قائمة التدفقات النقدية تتصف بدرجة كبيرة من الموضوعية مقارنة بصافي الدخل لأنها تأخذ بعين الاعتبار النفقات المسددة والإيرادات المحصلة فعليا من أنشطة المؤسسة المختلفة، حيث أنه في احتساب صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي فعلي مثل اهتلاك الأصول الثابتة، في حين بنود كهذه لا تأخذ بعين الاعتبار عند احتساب صافي التدفق النقدي.

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها حيث تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلائنها عن تلك التي تعطيها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فمعلومات التدفقات النقدية تساعد مستخدم القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المؤسسة للتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا الموضوع يعتبر في غاية الأهمية للمستثمر والمقرض الذي يهتم بتحقيق تدفقات نقدية أكثر من الربحية في الأجل القصير وكذلك الإدارة التي تولي هذه التدفقات عناية خاصة من أجل تحديد مدى حاجتها إلى التمويل الخارجي.

- إن قائمة التدفقات النقدية تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى إلا أنها ليست بديلا لأي قائمة وإنما مكملة لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث أن هناك ترابط وانسجام فيما بينهم لأن لكل قائمة محتوى معلوماتي ذو دلالة معينة لمتخذي القرارات.

3- النتائج التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ توصلنا إلى النتائج

التالية:

❖ عند استخدام المؤشرات القائمة على أساس الإستحقاق لتقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين

جيجل خلال فترة الدراسة أظهرت نتائج مقبولة، وذلك كما تبينه نتائج التقييم التالية:

- رأس المال العامل موجب وهذا يدل على أن المؤسسة بإمكانها مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل دون تعرضها لمشكل عدم السداد وذلك على امتداد فترة الدراسة، ويتبين لنا أيضا أن الإحتياج في رأس المال العامل بإشارة موجبة مما يدل على وجود احتياج وهذا معناه أن هناك تجميد للأموال يتعين على إدارة المؤسسة ضرورة استغلالها، كما أن الخزينة الموجبة تدل على وجود فائض في السيولة يمكن المؤسسة من مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل دون الوقوع في خطر السيولة؛

- بالنسبة للسيولة فقد أظهرت مؤشراتنا أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة دون صعوبات حتى في حالة استبعاد مخزونها وذلك في جميع سنوات الدراسة؛
- مدة دوران المخزون في المؤسسة ما بين 3 و 5 مرات سنويا بفترة ما بين 70 و 98 يوم أي أن سرعة الدوران كانت مقبولة طيلة سنوات الدراسة؛
- نلاحظ أن مدة التحصيل من عند الزبائن خلال سنة 2016 أطول من مدة التسديد للموردين وبالتالي هناك جزء من حقوق المؤسسة يبقى جامدا خلال دورة الإستغلال، أما في باقي السنوات فنجد أنها في صالح المؤسسة بحيث أنه لديها الوقت الكافي لتحصيل حقوقها من عند الزبائن ومن ثمة تسديد التزاماتها اتجاه الموردين؛
- فيما يخص مردودية المؤسسة فقد شهدت المردودية الإقتصادية تدهورا خلال سنوات الدراسة الثلاث، مما يعني عدم قدرة أصول المؤسسة على تحقيق نتيجة الإستغلال، أما المردودية المالية فقد حققت نسبا سالبة وذلك راجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة، والمردودية التجارية هي الأخرى حققت نسبا سالبة وهذا يدل على أن المبيعات لم تحقق أرباحا؛
- نسبة استقلالية المؤسسة كانت في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة مما يدل على أن ديون المؤسسة في تزايد مقارنة مع أموالها الخاصة، وهذا يعتبر مؤشرا غير جيد للمؤسسة إذا استمرت على نفس الوتيرة مما قد يجعلها مثقلة بالديون مستقبلا، وبالتالي تفقد استقلاليتها في اتخاذ قراراتها المالية بحيث لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.
- ❖ عند استخدام المؤشرات القائمة على الأساس النقدي لتقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ خلال فترة الدراسة أظهرت نتائج مقبولة عموما، وذلك كما تبينه نتائج التقييم كالتالي:
- إن سيولة المؤسسة كانت غير مقبولة في جميع سنوات الدراسة باستثناء سنة 2018 التي كانت عكس ذلك بفضل النتيجة الإيجابية التي حققتها المؤسسة في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، مما يبين أن المؤسسة قد تجاوزت خطر العسر المالي وقامت بتحسين أدائها؛
- نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات قد حققت نسبا موجبة ومرتفعة خلال جميع سنوات الدراسة وهذا ما يعكس كفاءة سياسة الإئتمان لدى المؤسسة في تحصيل النقدية من عند الزبائن؛

- نلاحظ من خلال نسبتي النشاط التشغيلي والعائد على الأصول من الأنشطة التشغيلية أن المؤسسة لم تستطع توليد تدفقات نقدية لا من أنشطتها التشغيلية ولا من أصولها خلال سنوات الدراسة ماعدا سنة 2018؛

- أما نسبة الإنفاق الرأسمالي فقد أثبتت أن الموارد الدائمة (التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية) للمؤسسة غير كافية لتغطية النفقات الإستثمارية، لذا يتوجب عليها البحث عن موارد مالية لتغطية هذا العجز. من خلال تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية _جيجل_ توصلنا إلى أن نتائج تقييم الأداء المالي وفق أساس الإستحقاق ووفق الأساس النقدي كانت متباينة خلال سنوات الدراسة، لكن هذا الإختلاف لا يعني الإعتماد على قائمة دون الأخرى، بحيث أن لكل قائمة محتوى معلوماتي ذو دلالة معينة لمتخذي القرارات، بالإضافة إلى أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يعتمد على المعلومات التي توفرها كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

4- الإقتراحات

من خلال الدراسة التي قمنا بها ومن خلال النتائج المتوصل إليها خلصنا إلى جملة من الإقتراحات يمكن إيجازها فيما يلي:

- محاولة إنشاء مؤسسات متخصصة في التحليل المالي تقوم على توفير وجمع المعلومات والبيانات المالية الخاصة بأداء المؤسسات، التي تعتبر كمصادر خارجية للمعلومات وذلك لتسهيل الأبحاث في مجال التحليل المالي؛

- ضرورة دراسة سبب ضعف أداء المؤسسة المعنية بالدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أداؤها لأن زيادة ضعف أداؤها سوف يؤثر على الإقتصاد الوطني؛

- القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية وفي كل وظيفة سعيا لتحقيق الأداء الأمثل؛

- على المؤسسة أن تعمل على التقليل من ديونها وذلك لتعزيز ثقة المتعاملين معها؛

- على مؤسسة الكاتمية للفلين أن تهتم أكثر بحجم الإستثمارات من أجل تحقيق أكبر ربح متوقع لتسجيل مبالغ موجبة لأنشطة التشغيل؛

- على المؤسسة أن تقوم باستثمارات فعالة واستغلال الموارد المتاحة لديها بطريقة مثلى؛

- يجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق تدفقات نقدية موجبة ومحاولة رفعها؛

- عقد دورات تدريبية وتكوينية للمسيرين الماليين لتزويدهم بالجانب التحليلي من أجل رفع مستوى الأداء

والتعرف أكثر على أهمية قائمة التدفقات النقدية.

- على المؤسسة توظيف الموارد البشرية المؤهلة للإشراف على عملية تقييم الأداء المالي.

5- آفاق الدراسة

إن هذا العمل كغيره من الأبحاث يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه، ونرجو أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر بسيط في الإلمام بجوانب الموضوع وإزالة الغموض والإلتباس، إلا أننا نترك المجال مفتوحاً أمام الطلبة والباحثين للتطرق لهذا الموضوع والتوسع فيه أكثر، فمن خلال دراستنا تم اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مواضيع بحث مستقبلية نذكر أهمها فيما يلي:

- استخدام قائمة التدفقات النقدية في بناء نماذج من أجل التنبؤ بالتعثر المالي.

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة المتعدد السنوات (TPFF).

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

• الكتب

- 1- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2007.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 3- إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 4- جينكينز، جاكسون، ساويرز، ترجمة نضال محمود الرمحي، المحاسبة الإدارية **Managerial Accounting**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.
- 5- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 6- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 7- هادي رضا الصفاد، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 8- وائل محمد الصبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 9- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.
- 10- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 11- يوسف مسعداوي، أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومه، الجزائر، 2013.
- 12- يحيى قللي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
- 13- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- 14- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 15- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 16- محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 17- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الإعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 18- محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 19- محمد قري حسن، إدارة الأداء المتميز، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015.
- 20- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 21- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل إلى صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 22- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 23- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 24- ناصر دادي عدون، التحليل المالي تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 25- نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.
- 26- سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار، التمويل التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 27- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 28- عبد الفتاح منفي، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008.
- 29- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، دار مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 30- عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، دار ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- 31- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، رام الله، فلسطين، 2008.
- 32- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 33- رباح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 34- رشاد العصار، عاطف الأخرس، إيمان الهنيدي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 35- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 36- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

• المقالات

- 1- الطيب بولحية، عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.
- 2- أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.
- 3- آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، 2013.
- 4- دلال حطاب، نور الدين زعييط، تقييم الأداء المالي باستخدام النسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.
- 5- محمد سيف قحطاني، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في اكتشاف الإحتيال المالي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة تعز، اليمن، 2018.
- 6- عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006.
- 7- ثائر عدنان قديمي قيس أديب الكيلاني، استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الثامن، العدد الأول، عمان، الأردن، 2006.

• الأطروحات والرسائل الجامعية

- 1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 2- جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 3- جميلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008.
- 4- حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014.
- 5- حمزة خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
- 6- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
- 7- نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 8- سهام عيسى، عيسى سيونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017.
- 9- عبد القادر حديبي، تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

10- عمار زكريا، عبد الله سالم، دور النسب المالية للتنبؤ في أسعار أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2014.

11- غدير محمود المهدي، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.

• الملتقيات

1- أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017.

2- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.

3- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2013.

• النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية، قرار متضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، الصادر بتاريخ 23 رجب عام 1429، الموافق لـ 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009.

2- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، إطار المفاهيم والمتطلبات، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014.

• المواقع الإلكترونية

- 1- <https://www.almohasb1.com/2009/01/purchasing.html>.
- 2- http://bbekhti.e-ptaalim.info/doctoart/1_1.pdf.
- 3- <http://ao-academy.org/arabic/2015/09/2899.html>.

• المقابلات

- 1- مقابلة مع السيد شريط محمد، مدقق داخلي مؤسسة الكاتمية للفلين-جيجل-.
- 2- مقابلة مع السيد كيموش فخر الدين رئيس مصلحة المالية والمحاسبة مؤسسة الكاتمية للفلين-جيجل-.

2- المراجع باللغة الأجنبية

• الكتب

- 1- Alain Marion, **Analyse Financière, concepts et méthodes**, 3ème édition, Dunod, Paris, France, 2004.
- 2- Brahim Sansri, **Analyse Financière**, édition chihab, Alger, 1996.
- 3- C. Paramasivan, T. Subramanian, **Financial Management**, New Age International (P) Ltd, New Delhi, India, 2009.
- 4- Jean Barreau & Jacqueline Delahaye & Florence Delahaye, **Gestion Financière, Manuel & Applications**, 15ème édition, Dunod, Paris, France, 2006.
- 5- Joseph t. Straub, **The Agile Manager's Guide To Understanding Financial Statements**, Velocity business publishing, USA, 1997.
- 6- Sandeef Goel, **Financial Statements Analysis**, Routledge, India, 2014.
- 7- Tom Clammer, **Statement Of Cash Flows, Preparation, Presentation, And Use**, Weley, USA, 2017.

ملخص الدراسة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بالإعتماد على البيانات المستخرجة من الوثائق المحاسبية المتوفرة لدينا عن المؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية) خلال فترة الدراسة (2016- 2018).
قمنا في الجانب النظري بتسليط الضوء وبشكل مفصل على قائمة التدفقات النقدية وتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة تطبيقية حول مؤسسة الكاتمية للفلين _جيجل_ وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مؤشرات قائمة التدفقات النقدية دور في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم السيولة، الربحية والسياسات التمويلية، كما توصلنا أيضا إلى وجود اختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومؤشرات القوائم الأخرى (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لكن هذا الاختلاف لا يعتبر تعارض لأن كلا منهما يكمل الآخر، وهناك ترابط وانسجام فيما بينهم لأن لكل قائمة محتوى معلوماتي ذو دلالة معينة لمتخذي القرارات، كما توصلنا أيضا إلى أن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة في تحسن.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة الاقتصادية، تقييم الأداء المالي، قائمة التدفقات النقدية، أساس الإستحقاق، الأساس النقدي، مؤشرات قائمة التدفقات النقدية.

Abstract

This study aimed to highlight the role of the cash flow statement in evaluating the financial performance of Al-Katameya of Cork Institution_Jijel_. In order to achieve the objectives of the study, we relied on the data extracted from the available accounting documents about the institution (budget, income statement, and cash-flow statement) during the period of the study (2016-2018).

Concerning the theoretical part, we shed light on the cash flow statement and the financial performance evaluation. In the practical part, we conducted a field study in Al-Katameya of Cork Institution_Jijel_. We obtained a number of results which demonstrate that the cash flow statement indicators have a role in evaluating the financial performance of the institution through evaluating its liquidity, profitability, and financial policies. Also, we found that there is a difference in the results of the financial performance evaluation and this is through the use of cash flow statement indicators and other statements indicators (budget and income statement). However, this difference is not considered as inconsistent because they complete each other ; moreover, they are in correlation and harmony with each other. This is because each statement have information with a particular significance to decision makers. In addition to that, we determined that the institution financial performance under study is in a continuous improvement.

Keywords: Financial Institution, Financial Performance Evaluation, Cash Flow Statement, Accrual Basis, Cash Basis, Cash Flow Statement Indicators.